الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير اقتصـاديـات التنـميـــــــة

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Development Economics

العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية وأثرها على معدل البطالة في فلسطين 1996م-2014م

The Determinant Factors of Grants and Foreign Aid and its Impact on Unemployment Rate in Palestine 1996-2014

إِعدَادُ البَاحِثِ

محمود صلاح جاد الله أبو ركبه

إِشرَافُ الدُكتُور

خليل أحمد يوسف النمروطي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي اقْتِصَادِيّاتِ التّنمِيَة بِكُلِيةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

ديسمبر/2016م– ربيع أول/ 1438هـ

إقـــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية وأثرها على معدل البطالة في فلسطين 1996م-2014م

The Determinant Factors of Grants and Foreign Aid and its Impact on Unemployment Rate in Palestine 1996-2014

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمود صلاح جاد الله أبو ركبه	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: Ref: ج س غ/36/
2016/12/28

التاريخ: Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمود صلاح جاد الله أبو ركبه** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** اقتصاديات التنمية وموضوعها:

العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية وأثرها على معدل البطالة في فلسطين 1996-2014

The Determinant Factors of Grants and Foreign Aid and its Impact on Unemployment Rate in Palestine 1996-2014

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 29 ربيع أول 1437هـ، الموافق 2016/12/28م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مناقشاً داخلياً	.....
د.سمير مصطفى أبو مدللة	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص الرسالة باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية في فلسطين في الفترة من العام 1996م وحتى 2014م، وبيان أنواع وأهداف وأهمية المنح والمساعدات الخارجية، والآثار الناجمة عنها سواء الإيجابية أو السلبية، والوقوف على حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين؛ لبيان حجمها وأوجه صرفها من خلال تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة ممثلة في (معدل الفقر، معدل البطالة، فائض الموازنة العامة) والمتغير التابع ممثلاً في حجم المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين، وكذلك تحليل أثر المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين كمتغير مستقل على معدل البطالة في فلسطين كمتغير تابع.

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الظاهرة محل الدراسة، واستعراض أهم الإحصائيات والمقاييس الإحصائية والتعليق عليها. وكذلك استخدام المنهج الكمي القياسي لدراسة أهم العوامل المحددة للمنح والمساعدات عبر بناء نموذج الانحدار المتعدد باستخدام برنامج (E-Views 9)، وبناء نموذج انحدار بسيط لقياس أثر المنح والمساعدات الخارجية على معدل البطالة.

وأظهرت نتائج الدراسة عدم معنوية بعض المتغيرات المستقلة وهي (معدل الفقر، معدل البطالة) في تفسير التغيرات في المنح والمساعدات الخارجية، بينما متغير فائض الموازنة العامة كان له تأثير معنوي في تفسير المنح والمساعدات الخارجية. كذلك أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير معنوي لمتغير حجم المنح والمساعدات الخارجية في خفض معدلات البطالة في فلسطين خلال فترة الدراسة، وقد خُصص الجزء الأكبر من المنح والمساعدات الخارجية لدعم موازنة السلطة الفلسطينية، ولم تكن لأغراض التنمية الاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة بتخصيص جزء كافي من المنح والمساعدات الخارجية لدعم المشاريع التطويرية، وتقليل الاعتماد على الخارج في تغطية الإنفاق الحكومي عبر إيجاد بدائل مناسبة. وكذلك العمل على توجيه المانحين واقناعهم بدعم المشاريع ذات الطابع التنموي.

Abstract

This dissertation aims at analysing the determinant factors for grants and foreign aid in Palestine during 1996 - 2014 and explaining their types, purposes, and importance. Furthermore, it aims at examining the positive or negative subsequent effects of these grants and foreign aid and determine the size and the amount of foreign aid to Palestine, further explaining spending aspects. It analyses the relationship between some of independent variables (poverty rate, unemployment rate, and public budget surplus) and the dependent variable which is the amount of grants and foreign aid to Palestine. It also analyses the impact of grants and foreign aid to Palestine on the unemployment rate as a dependent variable.

This dissertation uses the descriptive analytical approach to examine the topic of study; and display the most significant statistics, statistical measures and commenting on them. Further, it employs the quantitative approach to examining the most important determining factors for grants and foreign aid through establishing a multiple regression model by using (E-Views 9), and establishing a simple regression model to measuring the impact of grants and foreign aid on the unemployment rate.

The dissertation's findings has shown the insignificance of some independent variables (poverty rate and unemployment rate) in interpreting the changes in grants and foreign aid. The statistical analysis has shown insignificant impact of the amount of the grants and foreign aid in reducing the unemployment rate in Palestine during the study's period; and the biggest portion of the grants and foreign aid was devoted for supporting the budget of the Palestinian Authority; and not for the aims of economic development.

The dissertation recommends to allocate a sufficient portion of the grants and foreign aid to supporting the development projects; and reducing the dependence on the outside to covering the governmental expenditure through finding suitable alternatives. As well as to guide donors and persuade them to support the development oriented projects.

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴾

[البقرة:282]

.

ٱلإِهدَاْءُ

إلى الأكرم منا جميعاً، إلى الشهداء عامةً، وشهداء فلسطين خاصةً...

إلى روح خالي الشهيد ثائر جودة، وإلى أرواح الشهداء من عائلة خالي عصام جودة، زوجته الشهيدة أم مصطفى، وأبنائه الشهداء (تسنيم ورغد وأسامة ومحمد) وابنه الجريح ثائر الذي يتلقى العلاج الآن في الولايات المتحدة الأمريكية...

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى القلب الناصع بالبياض وبلسم الشفاء، والتي لطالما جرعتها من كأس حزني وشقائي، وأسقتني من كأس حبها وحنانها، والدتي الحبيبة...

إلى من تجرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من اقتلع الأشواك من دربي وتحمّل وطأتها، ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير، والدي العزيز...

إلى من علمني النجاح والصبر، إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب إلى شقيقي الأكبر أحمد "أبو صلاح"...

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي، إلى أشقّاء روحي (محمد ومجدي ومدحت)، وشقيقات قلبي (شروق وابتهال وحنين وأسمهان)...

إلى الأرواح التي سكنت روحي، إلى تلك القناديل التي تنير الظلمات في حياتي، إلى من تقاسمت معهم أفكاري، وعشت معهم أحلامي وآمالي، إلى أصدقائي...

الباحث

محمود صلاح أبو ركبه

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وبعد،،،

إنه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز التنفيذ.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره، وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه، فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين، إلى الأطقم العاملة في الجامعة الإسلامية عامة، وإلى أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التجارة خاصة، وأخص بالذكر مشرفي في هذه الرسالة ومعلمي الدكتور خليل النمروطي، وكل من الدكتور وليد المدلل، والدكتور سمير صافي، والدكتور سيف الدين عودة.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم في إثراء الرسالة، إلى الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم مقداد والدكتور سمير أبو مدللة.

إلى صديقي الطبيب د. تمّام السيد من جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، والذي ساعدني في الحصول على بعض الدراسات للاستعانة بها في هذه الرسالة.

وكذلك أشكر صديقيّ ورفيقيْ دربي معاذ أبو الجبين، وهيثم علي، وكذلك أصدقائي وزملاء الدراسة محمود الحليمي، وأشرف السعدوني، وفادي حلّس.

ولا أنسى أن أقدم الشكر والتقدير لأصدقائي كمال أبو سخيلة وهيثم صباح وأحمد زقوت وسامر اصليح ومحمود العيلة.

لكل هؤلاء أقول شكراً لكم من أعماق قلبي، ولكم مني كل الحب والتقدير والاحترام.

فهرس المحتويات

إقـــــرار.....أ
ملخص الرسالة باللغة العربية.....ب
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....ت
آية قرآنية.....ث
ألإهدَاْءُ.....ج
شكرٌ وتقديرٌ.....ح
فهرس المحتويات.....خ
قائمة الجداول.....ر
فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية.....ز
قائمة الملاحق.....س
الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....1
1.1 المقدمة:..... **2**
1.2 مشكلة الدراسة:..... **3**
1.3 أهداف الدراسة:..... **3**
1.4 أهمية الدراسة:..... **4**
1.5 فرضيات الدراسة:..... **4**
1.6 منهجية الدراسة:..... **4**
1.7 متغيرات الدراسة:..... **5**
1.7.1 نموذج الانحدار البسيط:.....5
1.7.2 نموذج الانحدار المتعدد:.....6
1.8 حدود الدراسة:..... **7**
1.9 الدراسات السابقة:..... **7**
الفصل الثاني المنح والمساعدات الخارجية.....17
المقدمة:..... **18**
2.1 مفهوم المنح والمساعدات الخارجية وأنواعها:..... **19**
2.1.1 مفهوم المنح والمساعدات الخارجية:.....19
2.1.2 أنواع المنح والمساعدات الخارجية:.....21

2.2 أهمية وأهداف ودوافع المنح والمساعدات الخارجية وآلية تقديمها: **23**
2.2.1 أهمية المنح والمساعدات الخارجية:..... 24
2.2.2 أهداف المنح والمساعدات الخارجية:..... 24
2.2.3 دوافع المانحين ومقدمي المساعدات:..... 25
2.2.4 هيكل وآلية تقديم المساعدات:..... 28
2.3 مزايا وعيوب المنح والمساعدات الخارجية: **30**
2.3.1 مزايا المنح والمساعدات الخارجية:..... 30
2.3.2 عيوب المنح والمساعدات الخارجية: 32
2.4 واقع المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين: **34**
2.4.1 الفترة 1995م وحتى العام 2000م:..... 34
2.4.2 الفترة 2001م وحتى العام 2006م:..... 36
2.4.3 الفترة 2007م وحتى العام 2014م:..... 39
2.5 الملخص:..... **41**
الفصل الثالث مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني..... 42
مقدمة:..... **43**
3.1 النمو الاقتصادي:..... **44**
3.2 معدل الفقر:..... **47**
3.3 معدل البطالة:..... **49**
3.4 فائض الموازنة العامة:..... **53**
3.5 الاستقرار السياسي:..... **55**
3.6 الملخص:..... **56**
الفصل الرابع التحليل القيـاسي..... 57
مقدمة:..... **58**
4.1 منهجية واجراءات الدراسة:..... **58**
4.2 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة..... **61**
4.3 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذجيْن:..... **62**
4.4 التحليل والتقدير القياسي لنموذجيْ الدراسة:..... **64**
4.5 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي:..... **76**

الفصل الخامس النتائج والتوصيات 82
5.1 أولاً– النتائج:..... **83**
5.2 ثانياً– التوصيات: **85**
المصادر والمراجع..... 86
الملاحـــق..... 93

قائمة الجداول

جدول (4.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي..... 63
جدول (4.2): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة..... 65
جدول (4.3): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في (النموذج الأول) عند الفرق الأول..... 66
جدول (4.4): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في (النموذج الثاني) عند الفرق الأول..... 66
جدول (4.5): نتائج تقدير النموذج الأول عند الفرق الأول قبل حذف المتغيرات غير المؤثرة .. 67
جدول (4.6): نتائج تقدير النموذج الأول عند الفرق الأول بعد حذف المتغيرات غير المؤثرة .. 67
جدول (4.7): نتائج تقدير نموذج رقم(2) عند الفرق الأول 72

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (2.1): اجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1995-2000م. 35

شكل (2.2): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1996م- 2000م. 36

شكل (2.3): إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2001- 2006م. 37

شكل (2.4): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2000-2006م. 38

شكل (2.5): اجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2007-2014م. 39

شكل (2.6): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2007- 2014م. 40

شكل (3.1): يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) للفترة 1994م – 2015م. 45

شكل (3.2): يوضح معدلات الفقر في فلسطين للفترة 1994م – 2014م 48

شكل (3.3): معدل البطالة في فلسطين 1995م-2015م..... 51

شكل (3.4): فائض وعجز الموازنة العامة في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1996م-2014م 53

قائمة الملاحق

لملحق رقم (1): حجم المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين..... 94
ملحق رقم (2): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين 95
ملحق رقم (3): مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين..... 96
ملحق رقم (4): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية..... 100
ملحق رقم (5): نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration)..... 103
ملحق رقم (6): نتائج تقدير النموذج رقم (1) بعد أخذ الفرق الأول..... 105
ملحق رقم (7): نتائج تقدير النموذج رقم (2) بعد أخذ الفرق الأول..... 107
ملحق رقم (8): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم(1)..... 108
ملحق رقم (9): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم (1)..... 109
ملحق رقم (10): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم(1)..... 110
ملحق رقم (11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم(1) 111
ملحق رقم (12): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج المقدر رقم(1) 112
ملحق رقم (13): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم (1)..... 113
ملحق رقم (14): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم (2)..... 114
ملحق رقم (15): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم (2)..... 115
ملحق رقم (16): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم (2)..... 116
ملحق رقم (17): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم (2) 117
ملحق رقم (18): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم (2)..... 118

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعد البطالة خطر يهدد أي اقتصاد في العالم، فهي تعكس خلل في الاقتصاد، وأن هناك ثمة مشكلة يجب تسخير كل الجهود والسبل لعلاجها، لتصحيح هذا الخلل الذي يعصف بالاقتصاد القومي، ويكاد لا يخلو أي اقتصاد منها، فالدول المتقدمة والنامية تعاني من هذه المشكلة، ولكن بنسب متفاوتة، فبعض نسب البطالة مقبولة، وبعضها غير مقبولة، وبعضها خطير ويهدد الكيان الاقتصادي بشكلٍ كبير.

الاقتصاد الفلسطيني واحد من هذه الاقتصاديات التي يهددها شبح البطالة. وقد عانى هذا الاقتصاد كثيراً من العديد من العقبات والصعوبات المتتالية، والتحديات الجمة، والتي أدت إلى تشويه هياكله. وأهم هذه العقبات وأولها الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ بالعام 1948م، وما يزال إلى يومنا هذا، وقد مرّ الاقتصاد الفلسطيني الوليد بالعديد من المحطات الحرجة في دورة حياته، ولا زال يعاني حتى اللحظة؛ مما أثر على جميع مناحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن أبرز المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني –ولا زال يعاني– الفقر، والبطالة، وضعف النمو الاقتصادي.

وقد بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية 25.9% في العام 2015م وبتفاوت واضح بين قطاع غزة الذي بلغت نسبة البطالة فيه 41.0% فيما كانت بالضفة الغربية 17.3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م).

فيما شهد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تراجعاً بمعدل 0.2% في عام 2014م عن العام السابق وبتفاوت كبير بين قطاع غزة الذي شهد تراجعاً بمعدل 15.1%، في الوقت الذي حققت فيه الضفة الغربية زيادة بمعدل 5.3% (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

وفي سياق ما سبق ذكره فلقد سارعت العديد من دول العالم وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية في مد يد العون للفلسطينيين، ودعم الاقتصاد الفلسطيني بتحويل الأموال له، وذلك لمساعدته في إقامة دولة فلسطينية مستقلة حسب اتفاقية أوسلو عام 1993م.

كما وتعد المنح والمساعدات الأجنبية وتأثيرها على التنمية والتطوير في الدول النامية من أهم القضايا المطروحة في الفكر الاقتصادي، لا سيما بعد تعاظم هذه المنح والمساعدات خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وقد بلغ إجمالي المنح والمساعدات التي تلقتها السلطة الفلسطينية منذ نشأتها بموجب اتفاق أوسلو وحتى العام 2015م ما يقارب 16 مليار دولار (موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2016م).

1.2 مشكلة الدراسة:

منذ ما يزيد عن نصف قرن يتعرض الشعب الفلسطيني لأشدِّ أنواع الظلم جرّاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1948م، وتبع هذا الاحتلال انتفاضات وثورات، كان آخرها انتفاضة الأقصى في العام 2000م، وفي العام 2005م انسحب العدو من قطاع غزة، مع إبقاء الضفة تحت الاحتلال إلى يومنا هذا، وفرض على غزة حصاراً خانقاً بالعام 2006م، وشدده وأحكم رباطه عام 2007م بعد أحداث الانقسام الداخلي الفلسطيني في نفس العام. كل هذا أدى إلى انتشار البطالة في الأراضي الفلسطينية، والتي بدأت نسبتها تتزايد عاماً بعد عام؛ حتى أضحى ما نسبته 25.9% من مجمل القوى العاملة بالعام 2015م في الأراضي الفلسطينية على بند البطالة، وكذلك بلغ معدل الفقر في فلسطين ما نسبته 35.2%، أما عن الموازنة العامة فقد بلغ إجمالي العجز فيها 1279 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، 2016م؛ موقع وزارة المالية، 2016م).

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي وقيام السلطة الفلسطينية تداعت الدول المانحة لتقديم المساعدات النقدية والعينية والفنية لدعم بقاء السلطة الفلسطينية، وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية؟ وما مدى تأثير هذه المساعدات على معدل البطالة في فلسطين؟

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين وأثرها على معدل البطالة، وفي نهاية الدراسة يسعى الباحث إلى تحقيق ما يلي:

1- دراسة العوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية في فلسطين.
2- توضيح أنواع المساعدات الخارجية وأهدافها وآثارها.
3- تبيان حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين وتطورها وأوجه صرفها وآلية تقديمها.
4- قياس أثر المنح والمساعدات الخارجية على معدل البطالة.
5- الخروج بمجموعة من التوصيات حول استغلال المنح والمساعدات الخارجية لتحقيق التنمية في فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة:

1- تسليط الضوء على قضية المنح والمساعدات الخارجية التي تتلقاها فلسطين وتأثيرها في الحد من مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية ليستفيد من نتائجها صناع القرار.
2- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القياسية القليلة -على حد علم الباحث- التي توضح أثر المنح والمساعدات الخارجية في الحد من مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية.
3- تعتبر الدراسة مرجع للباحثين والأكاديميين والمهتمين بموضوع الدراسة.

1.5 فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين (معدل الفقر، معدل البطالة) كمتغيرات مستقلة وحجم المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين كمتغير تابع.
2- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين فائض الموازنة العامة كمتغير مستقل وحجم المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين كمتغير تابع.
3- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لحجم المنح والمساعدات الخارجية كمتغير مستقل على معدل البطالة في فلسطين كمتغير تابع.

1.6 منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف التوصل إلى معرفة دقيقة حول طبيعة المنح والمساعدات الخارجية وأنواعها وأهدافها وأوجه صرفها، وكذلك الأمر بالنسبة للبطالة حيث سيتم التعرف على البطالة وأنواعها.

كما سيتم استخدام المنهج التحليلي الكمي القياسي عبر بناء نموذجَيْ انحدار، أحدهما بسيط والآخر متعدد.

نموذج انحدار بسيط يقيس أثر حجم المنح والمساعدات الخارجية على معدل البطالة في فلسطين.

ونموذج انحدار متعدد يقيس أثر كل من (معدل الفقر، معدل البطالة، فائض الموازنة العامة) على حجم المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين.

بيانات الدراسة: سيتم الاعتماد على المصادر الثانوية في جمع البيانات من كتب ومجلات ومنشورات وإحصاءات منشورة.

وقد تم مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة والاطلاع عليها والاستفادة مما آلت إليه تلك الدراسات والأدبيات.

1.7 متغيرات الدراسة:

1.7.1 نموذج الانحدار البسيط:

❖ **المتغير التابع: معدل البطالة في فلسطين.**

وهي نسبة العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة، وتشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م، ص188)، وتقاس بنسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، وسنرمز له بالرمز (UR).

❖ **المتغير المستقل: المنح والمساعدات الخارجية.**

هي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية، بغرض تحقيق هدف سياسي أو تنموي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما يشمل ذلك جميع أنواع المعونات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م، ص37)، وتقاس بالمليون دولار، سنرمز لها بالرمز (FA).

ويمكن صياغة نموذج الانحدار البسيط كالتالي:

$$UR_t = f(FA_t)$$

حيث إن:

UR_t: معدل البطالة.

FA_t: المنح والمساعدات الخارجية.

الإشارات المتوقعة:

$$UR_t = \beta_0 + \beta_1 FA_t + u_t$$
$$\beta_1 < 0$$

1.7.2 نموذج الانحدار المتعدد:

المتغير التابع: المنح والمساعدات الخارجية.

المتغيرات المستقلة:

1. معدل الفقر.

تستند إحصاءات الفقر إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997م، والذي يستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة مرجعية تتألف من خمسة أفراد (2 بالغين، 3 أطفال) حسب تعديل عام 2009م، وخط الفقر العادي هنا 2293 شيكل شهرياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م، ص204)، ويقاس بنسبة الفقراء إلى إجمالي السكان، وسنرمز له بالرمز (P).

2. معدل البطالة.

3. فائض الموازنة.

هو زيادة مبالغ الإيرادات عن مبالغ النفقات، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)، وسنرمز لها بالرمز (B).

ويمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد كالتالي:

$$FA_t = f(P_t, UR_t, B_t)$$

حيث إن:

FA_t: المنح والمساعدات الخارجية.

P_t: معدل الفقر.

UR_t: معدل البطالة.

B_t: فائض الموازنة.

الإشارات المتوقعة:

$$FA_t = \beta_0 + \beta_1 P_t + \beta_2 UR_t + \beta_3 B_t + u_t$$
$$\beta_1 > 0 \quad \beta_2 > 0 \quad \beta_3 < 0$$

1.8 حدود الدراسة:

الحد المكاني: الدراسة قائمة على تحليل الظاهرة محل الدراسة في الأراضي الفلسطينية وهي قطاع غزة والضفة الغربية.

الحد الزماني: ستقوم الدراسة على تحليل الظاهرة من العام 1996م وحتى العام 2014م.

1.9 الدراسات السابقة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بمراجعة الأدبيات السابقة التي كتبت في الموضوع محل الدراسة سواء المحلية أو العربية أو الأجنبية، وهي كالتالي:

أولاً- الدراسات المحلية:

1. (الشرفا، 2016): أثر التمويل الأجنبي للمؤسسات الأهلية على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة (1993 – 2015).

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تساهم المساعدات الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. استخدمت الدراسة كلاً من المنهج الوصفي والمنهج الكمي عبر استخدامه لاستبيان تم توزيعه على مئة وخمسين مبحوثاً. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المساعدات الخارجية لم تعدُ كونها أداةٌ لتمرير أجندة سياسية معينة، بالإضافة إلى إيجاد حالة من التبعية جرّاء هذه المساعدات، كما أنها كانت مشروطة من جهة المانحين؛ لتحقيق غايات في أنفسهم، ولم تكن موجهة لتحقيق أهداف الخطط الوطنية التنموية.

2. (أبو عيدة، 2015م): أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني (دراسة قياسية للفترة 1994-2013).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني خلال فترة الدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الكمي عبر بناء نماذج الانحدار الخطي. وخلصلت الدراسة إلى أن المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية أثرت بشكل إيجابي على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والاستهلاك النهائي لقطاع العائلات الفلسطيني، وهو ما خلّف حالة من التبعية بين الاقتصاد الفلسطيني وبين هذه المنح والمساعدات الخارجية.

3. (الغفري، 2015م): أثر برامج التشغيل الحكومية في قطاع غزة على معدل البطالة 2007-2013م.

هدفت الدراسة إلى معرفة مكونات القوى العاملة الفلسطينية، والوقوف على أهم البرامج الحكومية الخاصة بالتشغيل، والتعرف على أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في قطاع غزة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المفاهيم الأساسية للبطالة وأنواعها ونتائجها على الاقتصاد، واستخدمت أيضا المنهج الكمي وبناء النموذج القياسي باستخدام بيانات سلسلة زمنية وتحليلها عبر برنامج E-Views. وخلصت الدراسة إلى أن برامج التشغيل المؤقت التي انتهجتها الحكومة كسياسة للحد من البطالة في قطاع غزة كانت برامج تشغيل محدودة لفترة زمنية، فهي تدوير للبطالة ليس إلا، وغلب عليها الطابع الإغاثي وليس التنموي. كما أوصت الدراسة بتنفيذ برامج التشغيل المؤقت وفق سياسة واضحة، بالاعتماد على تقارير مدروسة لاحتياج سوق العمل، والاستعانة ببدائل أكثر نجاعة من برامج التشغيل المؤقت ذات الطابع الإغاثي متمثلة بالمشاريع الصغيرة ذات الطابع التنموي، ودعم هذه المشاريع وتشجيعها.

4. (الأسطل، 2014م): العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين 1996-2012م.

هدفت الدراسة إلى دراسة البطالة في الفكر الاقتصادي، ومعرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996م وحتى العام 2012م وقياس هذا الأثر كمياً. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي القياسي في الدراسة، وبناء نموذج انحدار المتغير التابع والذي كان (معدل البطالة في فلسطين) على مجموعة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (النمو الاقتصادي، والمساعدات الخارجية، وحجم الاستثمار، والإنفاق الحكومي،

ومعدل التضخم، والاستقرار السياسي) باستخدام برنامج E-Views. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأسباب المتعلقة بسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وإلى وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل الفلسطيني واعتماده على أسواق العمل الخارجية، وبالتحديد سوق العمل الإسرائيلي، وكذلك وجود تذبذب في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بين الهبوط تارة، والصعود تارة أخرى، نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية.

5. (العامودي، 2013م): أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة (1994-2009).

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين القرار السياسي للسلطة الفلسطينية والمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة في الفترة محل الدراسة بالأخذ بعين الاعتبار ارتباط هذه المساعدات بالمواقف السياسية الفلسطينية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي لمعرفة مدى تأثير المساعدات الأمريكية على القرار السياسي الفلسطيني. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير حقيقي للمساعدات الأمريكية على القرار السياسي الفلسطيني، وأن الهدف الحقيقي من وراء هذه المساعدات هو التقدم في عملية التسوية السياسية التي تشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية وربط المساعدات بمدى التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي، كما ركزت هذه المساعدات على الجوانب الأمنية لمنع انهيار السلطة؛ حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها.

6. (أبو عجوة، 2011م): أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من خلال تحديد الأولويات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية ومدى حاجتها للمساعدات، ودراسة فيما إذا تم تجنيد المساعدات الخارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني واستغلالها بالشكل الأمثل أم لا. استخدمت الدراسة المنهج الكمي بتكوين نموذج قياسي لتقدير الأثر كمياً عبر استخدام بيانات سلسلة زمنية ومقابلات شخصية لأغراض جمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية كانت إغاثية ولم تحقق التنمية الاقتصادية، وكذلك أوضحت أن زيادة معدلات البطالة تؤدي إلى زيادة المساعدات الخارجية والعكس ليس صحيحاً، وأن المساعدات الدولية لم تحد من نسبة الفقر، وأن الانتفاضة والإغلاق أثر سلبياً

على التنمية الاقتصادية.

7. (رجب والفرا، 2009): سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق.

هدفت الدراسة إلى تحليل الأوضاع للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، بغرض التغلب على معوقاتها، وذلك باعتماد سياسات تشغيلية فاعلة ومتكاملة للوصول إلى الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الدراسة، بالإضافة إلى التحليل المقارن، وكذلك التحليل الكمي. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها وجود علاقة قوية بين حجم البطالة وإعادة هيكلة القوة العاملة حسب النشاط الاقتصادي، وانعدام التنسيق بين سياسات التعليم من جهة، وسياسات التشغيل من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة متطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، كما وأوضحت أن برامج التشغيل التي تنتهجها الحكومات الفلسطينية (سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية) هي برامج محدودة الأثر، ولا تتصف بالديمومة.

8. (لبد، 2005): تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وأثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، واستعراض أهم الإحصائيات للمساعدات الدولية وأوجه صرفها، والتعليق عليها. وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية سياسيةٌ بامتياز، وأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب أخذ الاعتبارات السياسية كهدف رئيسي يخدم الطرف الإسرائيلي أكثر من الفلسطيني، وأوضحت أيضاً أن الاعتماد على تلك المساعدات أصبح يمثل عبئا ثقيلاً على الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً في تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي، كما أن الاحتلال الإسرائيلي لم يدخر جهداً في وضع العراقيل التي تقلل من فعالية تلك المساعدات.

9. (ماس، 2005): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية وأوجه استخداماتها وصرفها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل آليات المساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني وذلك بهدف استغلالها استغلالاً أمثلاً، مع الإشارة إلى أهمية توجيه تلك المساعدات نحو الأغراض التنموية التي تساعد في خلق وتطوير القاعدة الإنتاجية، وتحسين البيئة الاستثمارية بما يسمح في رفع مستوى المعيشة للأفراد بشكل مستدام.

ثانياً- الدراسات العربية:

1. (أحمد، 2012): محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الخارجية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على اقتصاد كينيا منذ العام 1995.

هدفت الدراسة إلى عرض أهم عناصر المساعدات الاقتصادية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول الإفريقية وبخاصة دولة كينيا من أجل إبراز أهم ملامح عمليات تقديم وإدارة المساعدات الاقتصادية الخارجية في كينيا، واستشراف مستقبل تلك المساعدات في ظل تنامي الحاجة إليها في ظل النظام العالمي الجديد. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة، وكذلك المنهج التحليلي الكمي القياسي في الدراسة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه يمكن أن تصبح المساعدات الاقتصادية ذات تأثير إيجابي على الاستثمارات والنمو الاقتصادي في البلدان النامية عندما تنجح في تحقيق ما يلي:

1- سد الفجوة بين الاستثمار العام والمطلوب والادخار المحلي منخفض القيمة.

2- سد فجوة تبادل العملات مع العالم الخارجي في الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تتسم بضعف الادخار بالعملات الأجنبية، وانخفاض صادراتها عن وارداتها.

3- تقلل المساعدات الاقتصادية المستخدمة في تمويل الاستثمار العام من العائد على أذونات الخزانة المحلية بما يؤثر على الادخار الخاص ومن ثم على الاستثمار الخاص.

2. (بلعباس وزكان، 2011): العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة، والإنفاق العام في الجزائر، وتقييم مدى قدرة وفعالية السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام على خلق وظائف جديدة، والتخفيف من حدة البطالة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الكمي القياسي، وبناء نموذج الانحدار القياسي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والإنفاق العام.

3. (جودة وعيسى، 2010): العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وكذلك المنهج التحليلي الكمي في تحليل ودراسة ظاهرة البطالة. وقد خلصت الدراسة إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي يتناسب عكسياً مع معدل البطالة، وأن تقدير معامل أوكن أعطى معلمة غير معنوية، مما يعني أن القانون ليس ملائماً تطبيقه في الاقتصاد العراقي، وذلك بسبب أن البطالة في الاقتصاد العراقي أولاً لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية، وثانياً سوق العمل غير مرن، وكذلك فإن الارتباط ضعيف بين إجمالي الناتج المحلي ومعدل البطالة، وذلك لاعتماده على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما حدّ من قدرة الاقتصاد على امتصاص الزيادة الحاصلة في جانب العرض من سوق العمل، وأوضحت الدراسة أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، وهذا يترتب عليه أن النمو فيه لا يعد نمواً حقيقياً.

4. (خريش، 2007): المنح والمساعدات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المنح والمساعدات التي تتلقاها المملكة الأردنية الهاشمية وتطورها، ودور المنح في سد عجز الموازنة العامة للمملكة، ودور هذه المنج في تمويل برامج التنمية الإدارية في الأردن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الكمي القياسي وبناء نموذج الانحدار. وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات الدولية التي تتلقاها المملكة الهاشمية الأردنية تلعب دوراً مهماً وخاصةً فيما يتعلق بتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وكذلك في سد عجز الموازنة العامة الأردنية، كما وساهمت هذا المساعدات في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذلك في تقليل العجز في ميزان المدفوعات الأردني. كما عملت المساعدات الدولية على إغاثة الطبقات الفقيرة في الأردن، عبر تمويلها لبرامج تعليمية وصحية تخدم بشكل أساسي الطبقات الفقيرة.

5. (الشيخ حسين، 2007): البطالة في سوريا 1994-2004.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في سوريا، وأهم خصائصها، وأهم العوامل المؤثرة على البطالة في سوريا في هذه الفترة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الظاهرة، وكذلك المنهج الكمي القياسي وبناء نموذج الانحدار. خلصت

الدراسة إلى عدة نتائج ومنها: وجود تعريفات متعددة للبطالة، ومن أجل أن تكون هذه التعريفات دقيقة لا بد من أخذ البعد المحلي بعين الاعتبار عند تعريف البطالة، كما أن الدراسة القياسية ونموذج الانحدار الذي تم بناؤه في الدراسة أظهر أن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي الدخل القومي، وسياسة الإصلاح الاقتصادي، ومعدل الأجور، ومعدل النمو السكاني، ومؤشر السياسة العامة، وقد أوضح النموذج أن العلاقة بين معدل البطالة وهذه العوامل سابقة الذكر هي علاقة طردية.

6. (العمري، 2004): المنح الدولية ودورها في التنمية المؤسسية للجمعيات الأهلية: نحو نموذج للممارسات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المنح الدولية وأنواعها خصوصاً تلك المقدمة إلى جمهورية مصر العربية، والتعرف على المجالات التي تستخدم فيها هذه المنح لتحقيق التنمية المؤسسية في الجمعيات الأهلية، وكذلك الصعوبات التي تواجه هذه الجمعيات في استخدام المنح الدولية لتحقيق التنمية المؤسسية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى أن المنح الدولية قد ساعدت في تطوير البناء الإداري للمؤسسات، إلا أن هناك صعوبات تواجه المؤسسات تحد من إمكانية الاستفادة من المنح الدولية في التنمية المؤسسية بشكل كامل. كما ساهمت المنح والمساعدات في تقديم تدفقات مالية للجمعيات الأهلية، بل وصاحب ذلك إكساب الجمعيات قدرات مؤسسية على إدارة التمويل.

ثالثاً- الدراسات الأجنبية:

1. (Fasanya and Onakoya, 2012) Does Foreign Aid Accelerate Economic Growth? An Empirical Analysis for Nigeria.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة بين المساعدات الخارجية وإجمالي الناتج المحلي باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي في دولة نيجيريا. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل والمنهج التحليلي الكمي القياسي في تحليل هذه الدراسة. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وأن السياسات المتبعة داخل الدولة المتلقية للمساعدات، قد تقلل النتيجة الإيجابية لها، وهذا يوجب على الدول المانحة معرفة أوضاع الدولة المتلقية للمساعدات، والعمل على كل ما يضمن الاستغلال الأمثل للمساعدات المقدمة، كما أظهرت الدراسة إمكانية التأثر السلبي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي بناء على نوعية الحكم في الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية، وهذا يُحتم العمل

على تحسين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية داخل الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية.

2. (Javid and Qayyum, 2011) Foreign Aid-Growth Nexus in Pakistan: Role of Macroeconomic Polices.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان من خلال البحث في السياسات الاقتصادية الكلية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي القياسي، وتم بناء نموذج الانحدار المتعدد، حيث استخدم الباحث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لقياس النمو الاقتصادي، وكلاً من المساعدات الخارجية والتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة. خلصت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية قد أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في باكستان بشرط إتباع السياسات الكلية الجيدة، وقياساً على النتائج التجريبية السابقة فإن هناك علاقة عكسية بين المساعدات الخارجية والنمو في إجمالي الناتج المحلي. ولكن التفاعل بين المساعدات الخارجية والسياسة الاقتصادية أعطى نتيجة هامة وإيجابية على نمو إجمالي الناتج المحلي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن انخفاض معدلات التضخم والانفتاح التجاري وانخفاض العجز في الميزانية هي أمور حاسمة لفعالية المساعدات، وهناك حاجة ضرورية لتنفيذ تدابير السياسة العامة المناسبة من أجل تحقيق الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال السيطرة على تلك الأمور بما يخدم فعالية المساعدات.

3. (Kabete, 2008) Foreign Aid and Economic Growth - The Case Study of Tanzania.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المساعدات الخارجية في التأثير على النمو الاقتصادي وأخذ دولة تنزانيا كدراسة حالة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي وتم بناء نموذج انحدار وأخذت الدراسة بيانات مقطعية عبر الزمن أُذت من 80 دولة نامية في الفترة ما بين 1970م إلى 1980م، وذلك لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية، وكذلك استخدمت المنهج التحليلي الوصفي بغرض وصف الظاهرة محل الدراسة. خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط ضعيف بين تدفقات المنح والمساعدات الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي، وقد نُسب ذلك إلى التأثيرات على النمو الناجمة عن عوامل أخرى غير المنح والمساعدات الخارجية، وإلى الاختلاف بين الدول التي يتم فيها التعامل مع تلك المساعدات.

وذكرت الدراسة أن التأثيرات الناجمة عن عوامل غير المنح والمساعدات الخارجية على معدل النمو في فترة السبعينات كانت هامة في جميع دول العالم الثالث مثل الادخار، ومعدل

النمو في قيم الصادرات، كما ذكرت الدراسة حاجة البلدان النامية لزيادة معدلات الادخار ومعدلات الصادرات، بهدف زيادة الموارد اللازمة للاستثمارات.

4. (Burke and Esfahani, 2006) Aid and Growth – A Study of South East Asia.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المساعدات الإنمائية الرسمية على دول جنوب شرق آسيا وهي (الفلبين، إندونيسيا، تايلاند)، وأثر هذه المساعدات على الاقتصاد. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي القياسي، عبر بناء نموذج الانحدار المتعدد، وكذلك استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد من الأدلة ما يكفي للاستدلال بأن المساعدات الخارجية كان لها تأثير كبير على معدلات النمو في الفلبين وإندونيسيا وتايلاند، وأن هذه المساعدات لم تؤدِّ إلى زيادة المدخرات المحلية، وأنه يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في زيادة النمو الاقتصادي.

5. (Garcia and Jimeno, 2004) The Impact of Unemployment on Individual well – Being in the EU.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر البطالة على رفاهية الفرد في دول الاتحاد الأوروبي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التحليلي الكمي في قياس وتحليل الظاهرة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي في أثر البطالة على رفاهية الأفراد، حيث إن أثر البطالة على رفاهية الأفراد كانت أقل في دول الدنمارك وهولندا عن غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب معدلات البطالة المنخفضة فيها، وإعانات البطالة، وسوق العمل النشطة، إضافة إلى أن آثار البطالة تظهر بشكل كبير على رفاهية الفرد في العمل والصحة والعلاقات الاجتماعية.

❖ **التعقيب على الدراسات السابقة:**

بعد إطلاع الباحث على الدراسات السابقة يتضح للباحث بأن جميع الدراسات السابقة لها قيمة علمية عالية جداً، حيث أنها ناقشت موضوع المنح والمساعدات الخارجية، ومفهومها وأنواعها، وعلاقتها بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، وسبل الاستفادة منها باستعراض تجارب دول أخرى، وكذلك ناقشت إحدى المعضلات الاقتصادية الخطيرة وهي البطالة، وطرق الحد من انتشارها، والتقليل من أضرارها، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات كلها، حيث تبلورت لديه فكرة كتابة هذه الرسالة، وكيف يبدأ وماذا يريد، وكذلك استفاد الباحث في جانب الدراسة القياسية، وخصوصاً في تحديد متغيرات النموذج، والأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة.

وللتعقيب على أهم ما جاء في الدراسات السابقة فنجد أنه يوجد تشابه بينها فيما يتعلق بالإطار النظري لموضوع البطالة، وهناك تشابه ولكن بدرجة أقل في الدراسات التي تناولت موضوع المساعدات الخارجية، وهذه الدراسات سعت إلى تناول علاقة المساعدات الخارجية والبطالة مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وقد تباينت العلاقات في هذه الدراسات، وكذلك المعنوية الإحصائية لهذه المتغيرات في النماذج القياسية المختلفة؛ إلا أن جميع الدراسات اتفقت على ضرورة وجود رؤية واضحة وسياسة سليمة للاستغلال الأمثل للمساعدات والمنح الخارجية المقدمة، وإلّا فإنه سيكون لها تأثر سلبي على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وكذلك اتفقت على خطورة مشكلة البطالة، وأنها ناقوس الخطر الذي يدق في الاقتصاد الوطني.

❖ **ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:**

هذه الدراسة ما هي إلا استكمالاً لسلسلة الدراسات السابقة، والتي تناولت موضوع المساعدات الخارجية وأثرها على مشكلة البطالة في سبيل الحد منها، وعلى حد علم الباحث فهي من الدراسات القياسية القليلة التي ستتناول أثر المنح والمساعدات على مشكلة البطالة بهذه الطريقة، خاصةً خلال الفترة التي تناولتها الدراسة للبحث والتحليل، كما تم الربط بين المؤشرات الاقتصادية المتعددة مثل معدل البطالة، ومعدل الفقر، والنمو الاقتصادي وتحليلها للوصول إلى عدة استنتاجات ترتبط بالوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة.

وقدام البحث ببناء نموذجي انحدار على النحو التالي:

نموذج انحدار بسيط، يكون فيه معدل البطالة المتغير التابع، والمنح والمساعدات الخارجية المتغير المستقل.

نموذج انحدار متعدد، يكون فيه المتغير التابع هو المنح المساعدات الخارجية، والمتغيرات المستقلة هي كل من (معدل الفقر، معدل البطالة، فائض الموازنة العامة).

ستقوم الدراسة على أخذ سلسلة زمنية تمتد من العام 1996م وحتى العام 2014م في الأراضي الفلسطينية، وهو ما لم تناقشه أيّ من الدراسات السابقة في هذه الفترة، خصوصاً في ظل التغييرات السياسية والاقتصادية المتلاحقة في المنطقة.

وبهذا فإن الدراسة سوف تبحث في ظاهرة البطالة في فلسطين، وآلية الاستفادة من المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الظاهرة، للحد من خطورتها عبر الاستغلال الأمثل لهذه المساعدات.

الفصل الثانـي
المنـح والمساعدات الخارجية

الفصل الثاني
المنح والمساعدات الخارجية

المقدمة:

إن غالبية الدول الفقيرة ليس بمقدورها بناء تجاربها الاقتصادية دون مساعدات خارجية، وهذا يحتم واجبات على الدول الغنية كجزء من المجتمع الدولي، وتمثل المنح والمساعدات الخارجية مورداً اقتصادياً ذو أهمية عالية لتحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول الفقيرة وللاقتصاديات الوليدة.

كثير من دول العالم تتلقى المنح والمساعدات الخارجية ومنها دول عربية كالأردن ومصر ولبنان واليمن وسوريا وفلسطين، سواء من المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو تلك المقدمة من الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية.

وأصبحت المنح والمساعدات الخارجية التي تتلقاها السلطة الفلسطينية تحتل أهمية بالغة، سواء في دعم المشاريع التطويرية، أو في سد العجز في موازنتها، إذ تشير الإحصائيات إلى أن المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين قد شكلت ما نسبته 7.84% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 1996م–2000م، وقد تضاعفت هذه النسبة في الأعوام اللاحقة، فوصلت إلى 16.67% في الفترة 2001م–2006م، وفي الأعوام الأخيرة شكلت المنح والمساعدات الخارجية ما نسبته 20.4% من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2007م–2014م (النسب المئوية من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي وسلطة النقد، 2016م).

وهذا الفصل تأصيل نظري لموضوع المنح والمساعدات الخارجية، حيث يوضح أهم تعريفات المنح والمساعدات الخارجية، وأهدافها، ومزاياها وعيوبها، ثم يسلط الفصل الضوء في على آلية تقديم المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، وواقعها في فلسطين.

2.1 مفهوم المنح والمساعدات الخارجية وأنواعها:

تعتبر المنح المساعدات الخارجية من أهم أدوات التمويل للكثير من الدول النامية ومنها فلسطين، فمع بدء عملية التسوية السلمية وتوقيع اتفاق أوسلو في العام 1993م عُقد في شهر أكتوبر في العام نفسه مؤتمر للدول المانحة في مدينة واشنطن الأمريكية وشاركت فيه 42 دولة ومؤسسة وذلك بهدف دعم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بعد قيامها عبر تقديم المساعدات المادية والعينية لها على فترات زمنية متلاحقة.

وهذا المبحث سيتطرق لتوضيح مفهوم المنح والمساعدات مستعرضاً أهم التعريفات التي وُضعت لهذا المصطلح، مبيناً أنواعها.

2.1.1 مفهوم المنح والمساعدات الخارجية:

يشير مفهوم المنح والمساعدات إلى "عملية نقل الموارد الحكومية من بلد إلى آخر، وتكون هذه الموارد على شكل مساعدات نقدية سائلة أو قروض ميسرة إما بشكل مباشر من حكومة إلى أخرى (المساعدات الثنائية)، أو بشكل غير مباشر (مساعدات متعددة الأطراف) عبر وكالة دولية كما هو الحال في البنك الدولي" (Todaro and Smith, 2012, p.698).

كما ويعرفها البعض بأنها "الموارد المقدمة من الحكومات الصديقة أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني، وهي موارد مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها لأنها ترتبط بظروف معينة، وتظهر أهميتها في حالات الحروب والكوارث بهدف التقليل من آثارها السلبية" (عبد الحميد، 2005م، ص233).

وعرفها آخرون بأنها "الأموال التي تتلقاها الدولة سواء كانت أموال نقدية (سائلة) أو أمول عينية كالمساعدات التي تتلقاها الدولة من أصول ثابتة (كالآلات والمعدات) بالإضافة إلى بعض المساعدات الفنية كتقديم كوادر فنية مدربة، لزيادة العمليات الإنتاجية" (خريش، 2007م).

كما وجاء تعريفها في دراسات أخرى أنها "عبارة عن نقل الموارد بطرق ميسرة والتي تشرف عليها وكالات رسمية أهدافها الرئيسية تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي" (Ehrenfeld, 2004).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فعرفتها بأنها "تلك التدفقات المالية والبضائع والمساعدات التقنية المقدمة من الحكومات للدول النامية والتي يكون هدفها تعزيز

التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتأخذ هذه المساعدات شكل المنح أو القروض المدعومة والإعفاء من الديون، ويستثنى من هذا المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المساعدات الأمنية والعسكرية والاستثمارات الأجنبية المباشرة" (بنن وسميث، 2010م، ص38).

فيما يرى الحسني (1996م، ص63) أنها "عبارة عن تدفق لرؤوس الأموال بشروط ميسرة إلى الدول النامية التي تعاني من صعوبة في تحقيق تراكمات رأسمالية معقولة عن طريق تجارتها الخارجية وذلك لعدة مشاكل تجابه هذه الدول".

وعرفها آخر بأنها "نقل جميع الموارد (السلع المادية، والمهارات والخبرات الفنية، والمنح المالية –الهدايا–، والقروض الميسرة) من الجهات المانحة إلى الجهات المتلقية لهذه المساعدات" (Riddell, 2007, p.17).

وهناك تعريف آخر يرى أنها "أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن إيرادات حقيقية يتم تحويلها من الدول المانحة إلى الدول المتلقية لتلك المنح وتشمل المنح والمساعدات والقروض الميسرة" (مقداد، 2001).

والبعض يرى أنها "هي تلك المنح التي تُقدَّم إلى الدول الممنوحة (Receiver) أو إلى منظمات داخل الدولة الممنوحة على شكل موارد مالية أو مساعدات فنية أو سلع أو بضائع من مجتمعات معينة أو منظمات بداخلها وتسمى هذه المجتمعات بالدول المانحة (Giver)" (العمري، 2004م).

ومن التعريفات التي كُتبت في المنح والمساعدات الخارجية أنها "انسياب لرؤوس الأموال وانتقالها من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في صور وأشكال مختلفة" (يونس، 2011م، ص31).

أما عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م، ص37) فيعرفها بأنها: "الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية، بغرض تحقيق هدف سياسي أو تنموي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما يشمل ذلك جميع أنواع المعونات".

يلاحظ من التعريفات السابقة أنها تشترك فيما بينها فيما يلي:

1- انتقال للموارد الاقتصادية من دول متقدمة لأخرى نامية.

2- لا تقتصر الموارد الاقتصادية على الأموال فقط، بل هي أوسع من ذلك، فقد تشمل القروض الميسرة، والإعفاء من الديون، وكذلك نقل الخبرات الفنية.
3- الهدف من نقل هذه الموارد هو تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي أي تحويل للموارد يكون له هدف آخر لا يندرج تحت مفهوم المنح والمساعدات ومثال ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.
4- قد يكون نقل الموارد بشكل ثنائي القطبية، أو متعدد عبر هيئات رسمية مثل البنك الدولي.
5- المساعدات في الجوانب العسكرية والأمنية لا تدخل ضمن مفهوم المنح والمساعدات الخارجية.

من خلال استعراض التعريفات المتعددة لمفهوم المنح والمساعدات الخارجية فيرى الباحث أنه بالإمكان التوصل لمفهوم للمنح والمساعدات الخارجية، حيث أنها:

"تلك التحويلات من الموارد الاقتصادية التي تقدمها الدول المانحة بصفتها السيادية أو عبر إحدى هيئاتها المحلية إلى دول أخرى، وقد تكون هذه الموارد الاقتصادية على شكل أموال سائلة، أو سلع وبضائع، أو خبرات فنية، أو قروض ميسرة، أو إعفاء من الديون، بشرط أن يكون الهدف من هذه المساعدات تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول ولا ترتبط بأي أهداف أخرى كالأهداف التجارية، والتي تكون نتاجاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يُستثنى من مفهوم المنح والمساعدات أيٌّ مساعدات في الجوانب العسكرية أو الأمنية".

2.1.2 أنواع المنح والمساعدات الخارجية:

تعددت تصنيفات المنح والمساعدات الخارجية وفقاً للمعيار الذي يتم اتخاذه في التصنيف، وستستعرض الدراسة أهم تصنيفات المنح والمساعدات وفقاً للمعايير المختلفة.

1. من حيث مصدرها:

تنقسم المنح والمساعدات الخارجية من حيث المصدر إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ. المنح والمساعدات متعددة الأطراف: هي المساعدات التي تقدمها الحكومات للمنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (IMF). وتسعى هذه المنظمات للحد من الفقر في الدول النامية (World Vision Organization, 2015).
ب. المنح والمساعدات الثنائية الرسمية: هي المساعدات التي تقدم من قبل الحكومة في دولة ما بشكل مباشر إلى حكومة في دولة أخرى (World Vision Organization, 2015).

ج. المنح والمساعدات الثنائية غير الرسمية: وهي المساعدات المقدمة من مؤسسات غير حكومية في دولة ما إلى مؤسسات غير حكومية في دولة أخرى (قنديل، 2003، ص31).

2. من حيث طبيعتها:

يمكن تقسيم المنح والمساعدات الخارجية من حيث طبيعة وماهية هذه المساعدات إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

أ. الأموال النقدية السائلة: وهي المبالغ النقدية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وعادة ما تكون هذه الأموال بعملة الدولة المانحة (خريش، 2007).

ب. الأموال العينية: وتشمل الآلات والمعدات والسلع التي تقدمها الدولة المانحة إلى الدولة الممنوحة (خريش، 2007).

ج. المساعدات الفنية: وتشمل نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى وكذلك تزويدها بالمهارات والخبرات والمعرفة والاستشارات اللازمة في الجوانب التنموية، بالإضافة إلى تدريب طواقم وتأهيلهم والارتقاء بهم (Riddell, 2007).

3. من حيث طريقة التصرف بها:

وتنقسم المنح والمساعدات الخارجية من حيث طريقة التصرف بهذه المساعدات إلى نوعين وهما (Keeley, 2012):

أ. المساعدات المشروطة: وفي هذا النوع تشترط الدولة المانحة بعض الشروط على الدولة الممنوحة، مثل تحديد أوجه صرف هذه المساعدات سواء لتنمية قطاع معين أو تلبيةً لخدمات معينة، وقد تذهب الشروط لأبعد من ذلك، كأن تشترط الدولة المانحة إجراء تسهيلات تجارية لإدخال بضائعها إلى الدولة الممنوحة.

ب. المساعدات غير المشروطة: في هذا النوع تترك الدول المانحة الحرية للدول الممنوحة في تحديد أوجه صرف المساعدات في أي قطاع شاءت دون تدخل، ولكن هذا النوع لا يضمن الاستخدام الأفضل للمساعدات.

4. من حيث شكلها:

ويمكن تقسيم المنح والمساعدات من حيث شكلها إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ. المنح: تحويلات مالية (نقدية وعينية) من دولة ما إلى دولة أخرى وهي غير مستردة ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة المتلقية للمنحة (عبد العزيز، 1998م).

ب. القروض الميسرة: وهذه القروض تختلف عن نظيرتها في السوق من حيث سعر الفائدة وفترات السماح والسداد، إذ أنه تكون أسعار الفائدة عليها منخفضة، وفترات السماح والسداد لها أطول، أما إذا تساوت هذه المعايير بين القروض الميسرة والقروض العادية فلا يتم اعتبارها منحة؛ بل قرضاً عادياً (البطريق، 2004م، ص10).

ج. المساعدات الفنية: وتتمثل في نقل التكنولوجيا والخبرات العلمية والعملية من دولة ما إلى دولة أخرى (خريش، 2007م).

5. أنواع أخرى للمنح والمساعدات الخارجية:

أ. المساعدات الإنسانية أو المساعدات الطارئة: تلك المساعدات إلى الدول المنكوبة أو التي تتعرض لكوارث ويكون الهدف من هذه المساعدات التخفيف من حدة الأزمات والكوارث (Bjørnskov, 2013).

ب. المساعدات الغذائية: مساعدات مقدمة من دولة إلى دولة أخرى بشكل طارئ على شكل غذاء وإمدادات، وبالتحديد إلى الدول التي تعصف الكوارث الطبيعية أو البشرية بها المجاعات والحروب وغيرها (Barrett, 1998).

ج. مساعدات المشاريع: وهي المساعدات التي تستهدف مشاريع معينة، مثل بناء مدارس، أو بناء مستشفيات، أو مشاريع البنية التحتية (Riddell, 2007).

د. مساعدات البرامج: وهي مساعدات تقدم لقطاع بالكامل دون تحديد الأنشطة أو المشاريع، مثل المساعدات القادمة لتنمية قطاع التعليم، أو قطاع الزراعة، أو قطاع الصحة، وغيرها من القطاعات (Kabete, 2008).

هـ. المساعدات التنموية: المساعدات المقدمة من دولة إلى دولة أخرى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها (Bjørnskov, 2013).

و. مساعدات الموازنة: هي المساعدات المقدمة إلى دولة ما بهدف دعم موازنتها، في بمثابة قناة دعم مباشرة للنظام المالي في هذه الدولة، مثل المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية (Abu Ajwa, 2011).

2.2 أهمية وأهداف ودوافع المنح والمساعدات الخارجية وآلية تقديمها:

تباينت الآراء حول الأهداف من وراء صرف المنح والمساعدات الخارجية من قبل الدول المانحة إلى الدول الممنوحة، وكذلك دوافع المانحين، وتستعرض الدراسة في هذا المبحث أهمية

المنح والمساعدات الخارجية وأهدافها ودوافع مقدميها، وكذلك الآلية التي يتم من خلالها تقديم المنح والمساعدات الخارجية إلى فلسطين.

2.2.1 أهمية المنح والمساعدات الخارجية:

مما لا شك فيه أن للمنح والمساعدات الخارجية أهميةً كبرى للعديد من الدول المتلقية لهذه المساعدات؛ على الرغم من تفاوت هذه الأهمية وفقاً لعدة عوامل سواء على صعيد الظروف السياسية والاقتصادية لهذه الدول، أو السياسات الاقتصادية المتبعة فيها، أو على صعيد الجهات المانحة وسياساتها المختلفة.

ويرى الباحث أن للمنح المساعدات الخارجية أهمية بالغة، خصوصاً في مراحل إعادة الإعمار بعيد الكوارث والحروب، أو الاستقلال من الاحتلال، ولها أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الوليد وتأهيله للانخراط في الاقتصاد العالمي، ومواجهة الأزمات والتحديات الدولية، كما تكمن أهمية هذه المساعدات في تأمين الاحتياجات الأساسية من مسكن وملبس وغذاء وخدمات صحية.

2.2.2 أهداف المنح والمساعدات الخارجية:

اتفقت جل تعريفات المنح والمساعدات الخارجية أن الهدف منها هو تحقيق التنمية الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، ومحاربة الفقر ومساعدة الفقراء وتحقيق الرخاء، ونذكر أهم أهداف المنح والمساعدات الخارجية فيما يلي (شقير وآخرون، 2003م):

1- استئصال الفقر والجوع الشديدين، بتخفيض نسبة البشر الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم بمقدار النصف، وتخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
2- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وضمان اجتياز الطلبة التعليم الابتدائي كاملاً عبر إنهاء كافة المقررات التعليمية.
3- تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سنة الخامسة بمقدار الثلثين.
4- تحسين صحة الأم من خلال تخفيض نسبة وفيات النساء أثناء الحمل بمقدار ثلاثة أرباع.
5- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، ويكون ذلك عبر إزالة التفاوت بين الجنسين في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
6- مكافحة الأمراض الفتاكة مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة (AIDS)، والملاريا والسرطان والكوليرا وغيرها.

7- ضمان الاستدامة البيئية وذلك من خلال دمج مبالغ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها، وعكس اتجاه الخسارة في الموارد الطبيعية، وكذلك تخفيض نسبة الأشخاص الميؤوس من حصولهم على فرصة مياه شرب صحي إلى النصف.

كما وتوجد أهداف أخرى للمنح والمساعدات الخارجية غير التي ذكرتها الدراسة، ويذكر عبد الفتاح وآخرون (2001م) منها:

1- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية الاقتصادية عبر تطوير نظام مالي وتجاري منفتح، يقوم على قواعد وأسس سليمة، بحيث تبتعد عن التمييز، وكذلك فإن هذا النظام يشمل إلزام البلدان بالحكم الصالح والتنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات الفقر سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.
2- الرشاوى والمجاملات الدولية بغية كسب تأييد وتصويت هذه الدول، أو شراء مواقفها الدولية.
3- استخدام القواعد العسكرية لهذه الدول والانتفاع منها، أو الانتفاع من مجالها الجوي أو البحري.
4- تحقيق الأمن والاستقرار ودعم الحلفاء، وهو هدف النموذج الأمريكي للمساعدات، حيث إنها ترفض بل وتمنع أي مساعدة عن الدولة المعادية.

2.2.3 دوافع المانحين ومقدمي المساعدات:

البداية الجدية لفكرة المساعدات الخارجية كانت في بدايات الحرب الباردة، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مشروع مارشال والدول الإسكندنافية[1] بضخ مساعداتها لدول متعددة مثل اليونان والهند بهدف وقف الزحف الشيوعي، وقد استخدم الاتحاد السوفيتي مساعداته الخارجية بغية تحقيق أهدافه السياسة، حيث قام السوفييت بتخصيص ثلاثة أرباع تلك المساعدات إلى الدول الشيوعية النامية كفيتنام، وكوبا، وكوريا الشمالية (Lancaster, 2007).

ويمكن الحديث عن دوافع المنح والمساعدات الخارجية من ثلاثة أبعاد وهي:

[1] مصطلح (إسكندنافيا) يطلق على على النرويج والسويد والدنمارك (متضمنة جزر فارو وغرينلاند) وفنلندا وأيسلندا (موسوعة ويكبيديا الحرة، 2016م).

1- الدوافع السياسية:

وتعتبر هذه الدوافع الأكثر أهمية فيما يتعلق بالمنح والمساعدات الخارجية، حيث إنها تنطلق عادة من المصالح الاستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة، ويمكن تلخيص أهداف المساعدات المقدمة لأغراض سياسية إلى هدفين رئيسيين:

أ. تشجيع أنظمة الحكم التي تبدأ أو تواصل التوفيق بين سياستها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغبتها.

ب. دعم أنظمة الحكم التي تصنف "أنظمة صديقة" وإبقاؤها في السلطة الحاكمة (عبد الفتاح وآخرون، 2001م).

2- الدوافع الاقتصادية:

حيث إن كثير من المساعدات الخارجية تكون مشروطة بشروط تضمن المصلحة الاقتصادية للدول المانحة، كإلزام الدول المتلقية للمساعدات بشراء السلع والمواد التي تحتاجها من الدولة المانحة، أو فرض خبراء، وكذلك قد تقدم الدول المانحة المساعدات لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى مثل ضمان تغلغل شركاتها في أسواق الدول المتلقية لمساعداتها، وضمان أسعار سوق أعلى، وخلق حالة من التبعية الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات للدول المانحة.

إلا أن هناك من ينظر بإيجابية لدوافع المانحين في تقديم المنح والمساعدات الخارجية في الجوانب الاقتصادية، فيرى Kabete (2008م) أن المنح والمساعدت الخارجية كان لها الدور الإيجابي في التكوين الرأسمالي للإنطلاق في عملية التنمية الاقتصادية إذ عانت كثير من الدول من ضعف مقدرتها على تكوين رأسمال المال اللازم وكذلك نقلت التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول الممنوحة.

كما كان من دوافع المانحين في تقديم المنح والمساعدات الخارجية الحد من معدلات الفقر وتحقيق أهداف تنموية في الدول المتلقية لها، ووفرت العملة الصعبة لتمويل الواردات خاصة الرأسمالية للدول الممنوحة، وقللت من معاناة السكان في المناطق المنكوبة خاصة في الكوارث والحروب (Lancaster, 2007 ؛Bartenev and Glazunova, 2013).

وكانت أحد دوافع المانحين في تقديم المنح والمساعدات خلق حالة من التبعية الاقتصادية في الدول المتلقية لها، كإجبار الدول الممنوحة على شراء السلع الرأسمالية وبعض المواد الخام وبعض الواردات من الدول المانحة (Riddell, 2007).

وأظهرت دراسة البياتي (2008م) أن العديد من الدول المتلقية للمساعدات فقدت حريتها ليس بسبب العلاقات الثنائية فحسب، بل ومن خلال العلاقات متعددة الأطراف التي تجسدها الوكالات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث إن صندوق النقد الدولي يصمم البرامج ويقدم الاستشارات والنصائح بشأنها، أمّا البنك الدولي فيقدم القروض لتنفيذها، ومن أهم البرامج التي يتم تنفيذها هي برامج التكيف والتصحيح الهيكلي، فمثلاً من أهم الشروط التي يتم وضعها لتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي:

أ. تخفيض قيمة العملة الوطنية.
ب. تقليص الإنفاق العام.
ج. إنهاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية.
د. إزالة القيود على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.
هـ. تحرير الأسعار.
و. تقليص الأجور.
ز. زيادة الضرائب.

3- الدوافع الإنسانية:

ويكون الدافع من هذه المساعدات هو مساعدة السكان وخاصة المنكوبين إثر الكوارث والحروب والتخفيف عنهم وحماية وصون كرامة الإنسان، ولهذه المساعدات نمطان:

أ. نمط الإغاثة عند وقوع الكوارث والحروب.
ب. نمط برامج حقوق الإنسان، حيث تقوم الدول المانحة بوقف مساعداتها في حالة استمرار انتهاك حقوق الإنسان، تماماً كما حدث في العام 1991م عندما قامت الدنمارك بتجميد مساهماتها في صندوق التنمية الريفية الكيني (عبد الفتاح وآخرون، 2001م).

كما أنه يوجد دوافع أخرى للدول المانحة بالإضافة لما سبق ذكره ومنها (Riddell, 2008):

1- تلبية الاحتياجات الطارئة والإغاثية.
2- مساعدة الدول المتلقية للمساعدات في تحقيق تنميتها الاقتصادية عبر زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر).
3- إظهار التضامن من الدول المانحة تجاه الدول الممنوحة.
4- تعزيز المصالح السياسية والاستراتيجية الوطنية الخاصة بالدول المانحة.
5- تعزيز المصالح التجارية للدول المانحة.

6- العلاقات التاريخية بين الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات.
7- تعزيز المنافع العالمية العامة، والحد من الآثار السلبية للأزمات العالمية.

2.2.4 هيكل وآلية تقديم المساعدات:

1- الهيكل العام لتقديم المنح والمساعدات الخارجية:

يتكون الهيكل العام لتقديم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين من خمسة أقسام:

أ. الطواقم الاستشارية:

تحتوي هذه الطواقم على عدد كبير من الخبراء والاستشاريين في المجالات المتعددة، وتعتبر إحدى الآليات التي يعتمد عليها البنك الدولي في عملية تنسيق المساعدات الدولية للدول المختلفة، وتضم الطواقم الاستشارية كبار موظفي دوائر المساعدات الدولية في الدول المانحة والبنك الدولي وممثلين عن الدول المتلقية للمساعدات، وعلى صعيد الجانب الفلسطيني فإن عادة ما يمثلها رئيس السلطة الفلسطينية، أو وزير التخطيط والتعاون الدولي، كما أنها تعقد اجتماعاتها بصورة سنوية أو نصف سنوية حسب الحاجة (لبد، 2004م).

ب. لجنة الاتصال:

تقوم لجنة الاتصال بأعمال السكرتاريا للبنك الدولي وتترأسها النرويج، وتضم عضويتها دولاً أخرى عربية وغربية، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها في مقر البنك الدولي في باريس، وتمثل السلطة الفلسطينية في هذه اللجنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي (لبد، 2004م).

وأهم مهام هذه اللجنة هي (شعث، 2002م):

- تنسيق ودعم جهود الدول المانحة في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.
- توفير إطار تنظيمي (منتدى) للحوار والمناقشة والتشاور حول نشاطات الدول المانحة المتعلقة بالمساعدات.
- توخي الشفافية والوضوح في نشاطات وإجراءات الدول المانحة، والجهات الفلسطينية المتلقية للمساعدات.

ج. لجنة تنسيق المساعدات المحلية:

تتكون هذه اللجنة من ممثلي الدول المانحة والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، إضافة إلى ممثلين عن الجهات الفلسطينية التي تعمل في مجال التنمية، وتترأس هذه اللجنة

النرويج، وتعقد اجتماعها مر كل عام أو حسب الحاجة، وهذه اللجنة تقوم بتنسيق المساعدات الخارجية محلياً وترفع توصياتها للدول المانحة (سماره، 2013م).

د. لجنة الارتباط المشتركة:

وهي لجنة الارتباط بين الدول المانحة وكل من السلطة الوطنية الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، وأهم مهام هذه اللجنة هي مناقشة المعوقات الإسرائيلية أمام تنفيذ المساعدات من الدول المانحة وسبل تذليلها، وتجتمع هذه اللجنة في العام أكثر من مرة (سماره، 2013م).

هـ. مجموعات العمل القطاعية:

تتكون من إثنتي عشرة مجموعة قطاعية في القطاعات التالية: (الزراعة، التعليم، الصحة، البيئة، البنية التحتية، بناء المؤسسات، السياحة، الاتصالات والمواصلات، الشرطة، المالية العامة، خلق فرص عمل، القطاع الخاص)، وهدفها تنشيط ومتابعة المشاريع والبرامج الممولة من الدول المانحة، يرأس كل مشروع دولة مانحة تعد الأكثر نشاطاً في القطاع ذي الصلة وتسمى الراعي، وتجتمع هذه المجموعات عدة مرات في العام (لبد، 2004م).

2- آلية تقديم المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين:

ذكر أبو عيدة (2015م) أن تقديم المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين يتم عبر ثلاث مراحل أساسية بالترتيب وهي: (التعهد، الالتزام، الصرف)، وستوضح الدراسة المقصود بكل مرحلة من هذه المراحل الثلاث:

أ. التعهد:

هو إعلان الدولة المانحة عن إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات التي تنوي تقديمها ودون أي التزام رسمي بذلك، أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديمها، أو الغرض النهائي منها، ويتم ترك هذه القضايا إلى مرحلة لاحقة، يجري فيها التفاوض حول الأمور المتعلقة بالمنحة أو المساعدة، وأهم هذه الأمور التي يتم التفاوض عليها:

- الغرض النهائي من تقديم المنح أو المساعدة.
- القطاع الذي سوف يستفيد منها.
- المشروع أو البرنامج الذي سيتم تمويله.
- الجهة أو المؤسسة التي ستتولى إدارة المنحة من الدولة المانحة كذلك من الدولة الممنوحة.

- صياغة اتفاقية حول المنحة أو المساعدة يحدد بموجبها كيفية تلقي المساعدة وكذلك الإجراءات الإدارية والمالية لصرفها (لبد، 2004م).

ب. الالتزام:

هو الخطة الأولى أو المرحلة المتقدمة من مراحل تقديم المنح والمساعدات الخارجية، والتي تأتي مباشرة بعد توقيع الاتفاق الذي يلي مرحلة التعهد بعد المفاوضات (أبو عيدة، 2015م).

ج. الصرف الفعلي:

هو عملية الدفع الحقيقية أو الفعلية للمنح والمساعدات الخارجية المتفق عليها، من خلال صناديق مالية تخصص لهذا الغرض، وغالباُ ما يشرف البنك الدولي على عدد كبير من هذه الصناديق، وبعض الدول تلجأ لفتح حسابات خاصة سواء في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمساعدة، وفي حالة القروض يتم الاتفاق على شروط التسديد والتزام الجهة المتلقية للمساعدة باستعمال القرض لأغراض المشروع أو البرنامج فقط، وإتباع الأصول المحاسبية والبنود التي سيصرف عليها مثل:

- المشتريات والتوظيف.
- مصاريف إدارية.
- خدمات استشارية (لبد، 2004م).

2.3 مزايا وعيوب المنح والمساعدات الخارجية:

2.3.1 مزايا المنح والمساعدات الخارجية:

بعيداً عن النظرة السلبية للمنح والمساعدات الخارجية التي ينظر لها الكثير وبالتحديد فيما يخص أنه لا يمكن لأي دولة أن تقدم مساعدة لأخرى بدون مقابل، وبالأخص الدول المتقدمة ذات المطامع الجشعة، إلا أن المنح والمساعدات الخارجية قد حققت عدة مزايا ومكاسب للدول الممنوحة، وتذكر الدراسة منها:

1- أكدت نظريات النمو الاقتصادي في وقت مبكر في الأعوام 1950م-1960م أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها الدول النامية هي ضعف التكوين الرأسمالي، وعدم القدرة على حشد المدخرات، وأن المدخرات الوطنية لا تكفي لتكوين رأسمالي يكون نقطة الانطلاق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والمنح والمساعدات الخارجية لعبت دورا مهماً في

عمليات التنمية الاقتصادية، إذ أنها وفرت المدخرات اللازمة للتكوين الرأسمالي (Kabete, 2008).

2- الدول النامية كانت عاجزة عن تمويل المشاريع الضخمة مثل مشاريع البنية التحتية من شق الطرق الطويلة وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية، وهنا برز دور المنح والمساعدات الخارجية في تمويل هذه المشاريع والقيام بها (Lancaster, 2007).

3- حققت المنح والمساعدات الخارجية أهدافاً مهمة كزيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وزيادة الاستثمار والنفقات التطويرية في الدول المتلقية للمساعدة (Bartenev and Glazunova, 2013).

4- كما ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الدول الممنوحة، والتي بدورها أثرت بشكل إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية من خلال تطوير وتحسين جودة ونوعية القوى العاملة (رأس المال البشري)، وسد فجوة المهارات والمعرفة الفنية (Kabete, 2008).

5- وفرت المنح والمساعدات الخارجية العملة الخارجية والصعبة (النقد الأجنبي) للدول النامية، والتي تفتقرها الدول النامية، حيث إنها ضرورة ملحة وذلك لتمويل الواردات من الآلات والمعدات وغيرها من السلع الرأسمالية (Lancaster, 2007).

6- كذلك ساعدت المنح والمساعدات الخارجية في دعم الموازنة الحكومية للدول الممنوحة وذلك لمواجهة نفقاتها التطويرية والجارية أيضاً، على اعتبار أن المساعدات المقدمة للاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الهدف من والمساعدات (Kabete, 2008).

7- كان للمساعدات الخارجية دور بالغ الأهمية في التخفيف من معاناة الناس في المناطق المنكوبة سواء إثر الحروب والصراعات أو الكوارث الطبيعية، وقد ساهمت في كثير من الأحيان في إنقاذ أرواح الناس، وتوفير الغذاء للجائعين، كذلك توفير الرعاية الصحية والأدوية ومواجهة الأمراض الحادة (Bartenev and Glazunova, 2013).

8- لعبت المنح والمساعدات الخارجية دوراً مهما سد فجوة الادخار والاستثمار، وكذلك سد عجز الميزان التجاري عبر زيادة الاستثمار، وزيادة النمو الاقتصادي (Lancaster, 2007).

9- خففت المنح والمساعدات الخارجية عبء الديون عن كاهل الدول الممنوحة التي كانت سترهقها خصوصاً تلك الدول التي كانت اقتصاداتها وليدة (Bartenev and Glazunova, 2013).

2.3.2 عيوب المنح والمساعدات الخارجية:

كما أن للمنح والمساعدات الخارجية مزايا وإيجابيات تم تحقيقها في كثير من اقتصاديات الدول، إلا أن لها عيوب ومشاكل خطرة قد خلفتها، وتذكر الدراسة منها:

1- أدت مساعدات المشاريع إلى تشويه أنماط الإنفاق في الدول المتلقية للمساعدات، حيث إن هذا النوع يحدد كما أسلفت الدراسة ليس فقط القطاع الذي سيدعمه، بل المشروع أيضاً، مثل مساعدات لبناء خمس مدارس لدعم قطاع التعليم، فقد يكون هناك أولويات أخرى لدى الدولة الممنوحة، ولكن ووفقاً لسياسة الدولة المانحة ستلتزم بقراراتها، وهذا أدى إلى تشوية أنماط الإنفاق، وفي مراحل لاحقة أدى إلى تشويه الهياكل الاقتصادية للدولة الممنوحة (Bartenev and Glazunova, 2013).

2- خلقت المساعدات الخارجية نوعاً من التبعية الاقتصادية من الدول المتلقية للمساعدات إلى الدول المانحة، إذ أن الدول المانحة قامت باستغلال الدول الممنوحة، على سبيل المثال قيام فرض الدول المانحة بإجبار الدول الممنوحة على شراء المعدات والآلات وبعض الموارد منها (Riddell, 2007).

3- تدفق المنح والمساعدات الخارجية بالعملة الأجنبية أدى إلى زيادة أسعار الصرف في الدول المتلقية للمساعدة، والتي أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني للدول الممنوحة من جانبين:

أ. ارتفاع معدلات التضخم.

ب. تقليل الميزة التنافسية للصادرات الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، وقد حدث هذان الأمران في دولة تنزانيا (Kabete, 2008).

4- المساعدات الخارجية تعمل على توفير الموارد الاقتصادية لأهداف تنموية، ولكن قد تقوم الحكومات في الدول المتلقية للمساعدات باستخدام هذه المساعدات في الجوانب العسكرية، أو في تثبيت أنظمة حكم استبدادية قائمة على القمع (Degnbol-Martinussen and Engberg-Pedersen, 2003).

وفي إطار الحديث عن حالة التبعية التي تخلفها المنح والمساعدات الخارجية في الدول المتلقية للمساعدات يرى عبد الفتاح وآخرون (2001م) أن حالة التبعية التي خلفتها المنح والمساعدات كانت على ثلاثة أصعدة وهي:

1- التبعية السياسية:

ولعلها تكون أسوأ مخرجات برامج التكييف الهيكلي التي اتبعتها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على المساعدات الخارجية المطلوبة، إذ ارتبطت بشروط مجحفة، إذ أنها تتدخل بصفة مباشرة في سيادة الدول المتلقية لهذه المساعدات من خلال الالتزام بسقوف محددة، ومراقبة دائمة على نحو يمكن تسميته بالجاسوسية المعلنة.

2- التبعية الغذائية:

فقد عمقت المساعدات الغذائية الحاجة إلى الغذاء، إذ أن الدول المانحة أغرقت الدول الممنوحة بالسلع الغذائية سواء بتوفيرها بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج المحلية، أو تقديم المساعدات بشكل مباشر إلى المواطنين، وهذا الأمر أدى في نهاية المطاف إلى إحباط منتجي المواد الغذائية وبالأخص المزارعين، وتركوا العمل في هذا المجال بسبب انعدام الجدوى في الاستثمار فيه مقابل حالة الاغراق التي تتبعها الدول المانحة، وبالأخص في برنامج "الغذاء من أجل السلام".

3- التبعية العسكرية:

وهي تلك التبعية الناتجة بعد المساعدات العسكرية سواء في الأسلحة والمعدات العسكرية أو الدعم بالأموال للأغراض العسكرية، وخاصة القروض، إذ أن القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية من المتوقع أن تؤدي إلى تحقيق إنتاج وزيادة في الدخل لمقابلة أعباء هذه القروض، أما القروض العسكرية فتتحملها الموازنات العامة باعتبارها قروضاً استهلاكية، ويزيد تراكمها في حالات الصراعات والحروب.

2.4 واقع المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين:

ركزت الدراسة على المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية فقط، وذلك لسببين:

1. أن ما نسبته 87% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، 2006م).
2. يصعب على الباحث حصر إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين بشكل كامل ودقيق، بينما تلك المقدمة للسلطة محصورة وبدقة، وتم نشرها من قبل الجهات الرسمية، سواء من الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي أو سلطة النقد الفلسطينية.

تلقت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وحتى عام 2015م ما يقارب 16 مليار دولار وفقاً لبيانات منشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية.

لدراسة حجم المنح والمساعدات الخارجية تم تقسيم الفترات الزمنية إلى ثلاث فترات وفقاً للظروف السياسية كالتالي:

الفترة الأولى: منذ العام 1995م وحتى العام 2000م، وهي الفترة منذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى بداية انتفاضة الأقصى.

الفترة الثانية: منذ العام 2001م وحتى العام 2006م، وهي الفترة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية.

الفترة الثالثة: منذ العام 2007م وحتى العام 2014م، وهي الفترة بعد فوز حركة حماس وبعدها الانقسام الفلسطيني الداخلي وحتى عام 2014م، وتخلل هذه الفترة ثلاثة حروب على قطاع غزة ومتغيرات سياسية على الصعيد الإقليمي.

2.4.1 الفترة 1995م وحتى العام 2000م:

وتعد هذه الفترة صعبة وحرجة على السلطة الفلسطينية، إذ أنها فترة بناء السلطة الفلسطينية، وإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المدمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وبلغ إجمالي المنح والمساعدات في هذه الفترة 1875.8 مليون دولار أمريكي وهو ما يشكل 7.84% من إجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة، والشكل (2.1) يستعرض إحصائيات

حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار أمريكي) المتوفرة لدى سلطة النقد الفلسطينية في هذه الفترة:

شكل (2.1): اجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1995-2000م.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) – ملحق رقم 1.

يُلاحظ من خلال الشكل (2.1) أن إجمالي المنح والمساعدات كانت متقاربة نوعاً ما في الأعوام (1995م-1999م) وهي فترة تأسيس السلطة الفلسطينية، ولكن تضاعفت المنح والمساعدات مرتين في العام 2000م، وهو العام الذي حدثت فيه انتفاضة الأقصى، والتي عمت أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان تضاعف المنح والمساعدات الخارجية محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من سير العملية السلمية بين الفلسطينيين، ودولة الاحتلا الإسرائيلي.

وقد قامت السلطة الفلسطينية بتوجيه جزء من هذه المساعدات نحو المشاريع التطويرية، حيث بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية الموجه للمشاريع التطويرية في هذه الفترة 1435.8 مليون دولار أمريكي، والجزء الآخر تم توجيهه لدعم العجز في موازنة السلطة وبلغ 115.1 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة، كما هو موضح في الشكل (2.2):

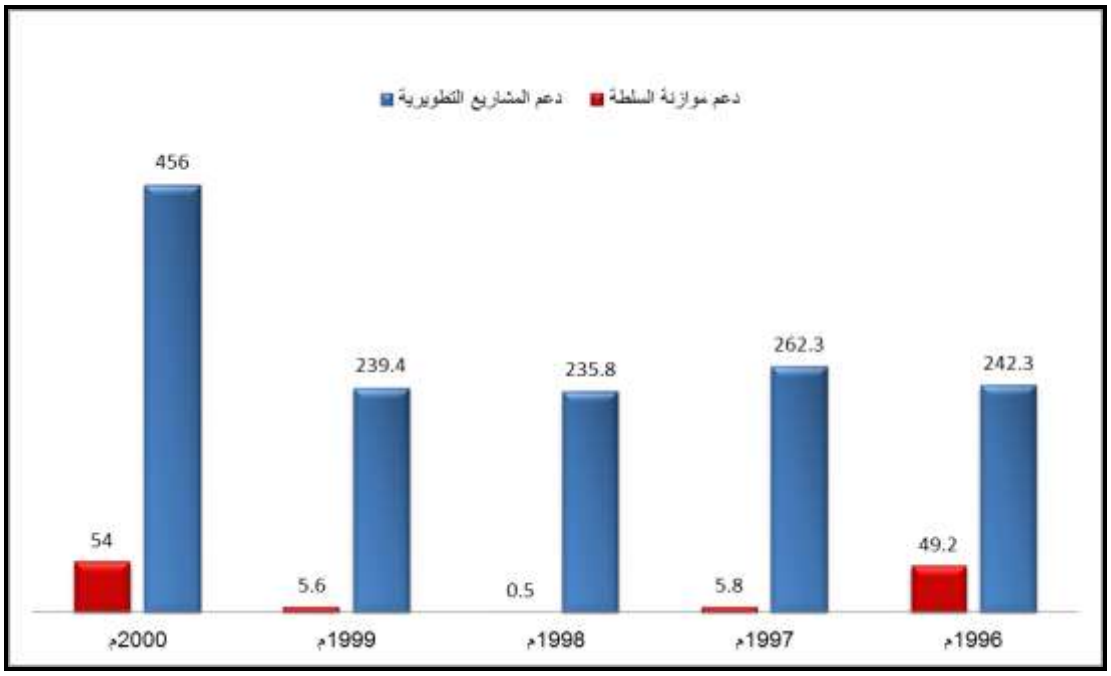

شكل (2.2): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1996م- 2000م.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) – ملحق رقم 2.

كما هو واضح من الشكل (2.2) فإن الجزء الأكبر من المنح والمساعدات الخارجية قد تم توجيهها إلى المشاريع التطويرية، حيث بلغت نسبة المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لدعم المشاريع التطويرية 92.6% كالبنية التحتية، فيما كانت نسبة المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لدعم موازنة السلطة فقط 7.4%، وكما أشار الباحث فإن هذه المرحلة كانت مرحلة بناء الدولة، وبناء البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

2.4.2 الفترة 2001م وحتى العام 2006م:

هذه الفترة شهدت انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر للعام 2000م، وقيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بالبدء بعملية تدمير ممنهجة للبنية التحتية الفلسطينية وكذلك تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني، حيث شهدت هذه الفترة تدمير مطار غزة الدولي في مدينة رفح، وقصف للمقرات الحكومية، وفرض حصار سياسي واقتصادي، وكذلك قيام الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية وقيامه بعملية السور الواقي في العام 2002م التي طالت مناطق كبيرة في الضفة الغربية، والتزايد المطرد في بناء المستوطنات الصهيونية على الأراضي الفلسطينية واستقطاع الكثير من الأراضي الفلسطينية، كما شهدت هذه الفترة احتلال القوات الاسرائيلية للضفة الغربية في عملية السور الواقي بالعام 2002م،

وكذلك شهدت تفكيك المستوطنات الاسرائيلية وانسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة في العام 2005م.

وقد بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية في هذه الفترة 4174 مليون دولار أمريكي، وهو ما يشكل 16.67% من إجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة، والشكل (2.3) يوضح إجمالي المنح والمساعدات الخارجية (بالمليون دولار أمريكي) في هذه الفترة.

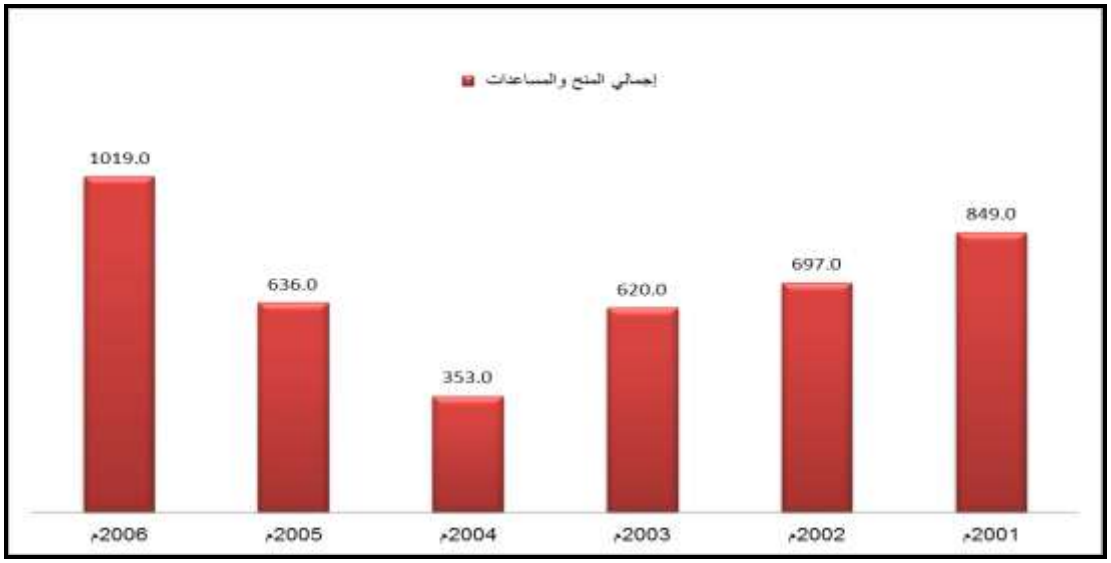

شكل (2.3): إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2001- 2006م.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) – ملحق رقم 1.

الملاحظ كما في الشكل (2.3) أن هذه الفترة شهدت تذبذباً واضحاً في المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وذلك بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي مر بها الفلسطينيون في هذه الفترة، من احتلال واقامة مستوطنات ومن ثم الانسحاب من غزة، وانتهت بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في النصف الثاني من العام 2006م، ورفضها للشروط الأمريكية والأوروبية بالاعتراف بإسرائيل.

كما ويلاحظ أيضاً انخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية ابتداءاً من العام 2002م واستمر الانخفاض حتى العام 2004م وذلك جرّاء الضغوط السياسية الخارجية على السلطة الفلسطينية خصوصاً في ظل اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك فرض خارطة الطريق.

زاد حجم المنح والمساعدات الخارجية بمعدل الضعف تقريبا بعد وصول السيد محمود عباس لرئاسة السلطة الفلسطينية في الإنتخابات الرئاسية في يناير 2005م وما شهدته هذه الفترة من

حراك سياسي للرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس بدءا من قمة شرم الشيخ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون والرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني عبد الله الثاني، وتبعها حراك فلسطيني داخل في القاهرة في اجتماع لجميع الفصائل الفلسطينية للتوصل لاتفاق لتهدئة مع الجانب الإسرائيلي وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، الذي ولّد حالة استقرار سياسي في الأراضي الفلسطينية رفع من حجم المنح والمساعدات الخارجية لدعم استمرار هذا الهدوء السياسي.

أما أوجه صرف هذه المساعدات من قبل السلطة الفلسطينية فقد بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية الموجه لدعم موازنة السلطة الفلسطينية 2700 مليون دولار أمريكي، بينما المتبقي منها فتم توجيهه نحو دعم المشاريع التطويرية بما قيمته 1474 مليون دولار أمريكي، والشكل (2.4) يوضح أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية:

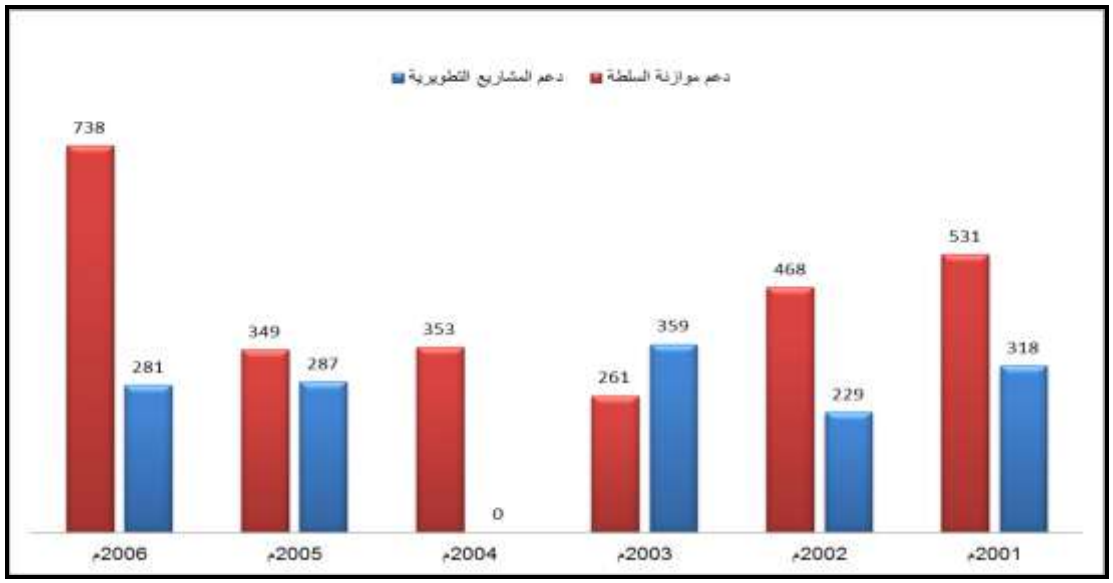

شكل (2.4): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2000-2006م.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) – ملحق رقم 2.

من خلال الشكل (2.4) يُلاحظ التغير الجوهري في وجهة صرف المنح والمساعدات الخارجية، حيث إنها اتجهت نحو دعم موازنة السلطة الفلسطينية بدلاً من دعم المشاريع التطويرية، فبعد أن كانت نسبة المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لدعم السلطة الفلسطينية لا تتجاوز 7.4% في الفترة 1996م-2000م تضاعفت بشكل كبير لتصل إلى 64.7% في الفترة 2001م-2006م، وعلى النقيض تماماً فيما يخص دعم المشاريع التطويرية، فبعد أن كانت النسبة

الكبرى تذهب لدعم المشاريع التطويرية حيث كانت في الفترة 1996م–2000م حوالي 92.6% انخفضت بشكل كبيرة جداً لتصل إلى 35.3% فقط في الفترة 2001م–2006م، وهذه الفترة قد شهدت اندلاع انتفاضة الأقصى، وقيام الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية وأعمدة الاقتصاد الفلسطيني، والاغلاقات المتكررة للمعابر، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وكذلك إغلاق الباب في وجه عشرات الآلاف من الأيدي العاملة الفلسطينية التي تعمل داخل الأراضي المحتلة، وإيقاف العديد من المشاريع مما ولّد حالة ارتفاع في معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.

2.4.3 الفترة 2007م وحتى العام 2014م:

شهدت هذه الفترة تقلبات كثيرة وأحداث سياسية مفصلية في الساحة الفلسطينية من انقسام فلسطيني داخلي واعتداءات اسرائيلية متكررة على قطاع غزة، وسياسات استيطانية اسرائيلية في الضفة الغربية، وعربياً شهدت المنطقة توترات سياسية في عدة دول عربية أبرزها الساحة المصرية الجار الأول لقطاع غزة ومنفذه على العالم.

وفي هذه الفترة بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية 10416 مليون دولار أمريكي، وهو ما يشكل 20.4% من إجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة، والشكل (2.5) يوضح حجم المنح والمساعدات الخارجية في هذه الفترة:

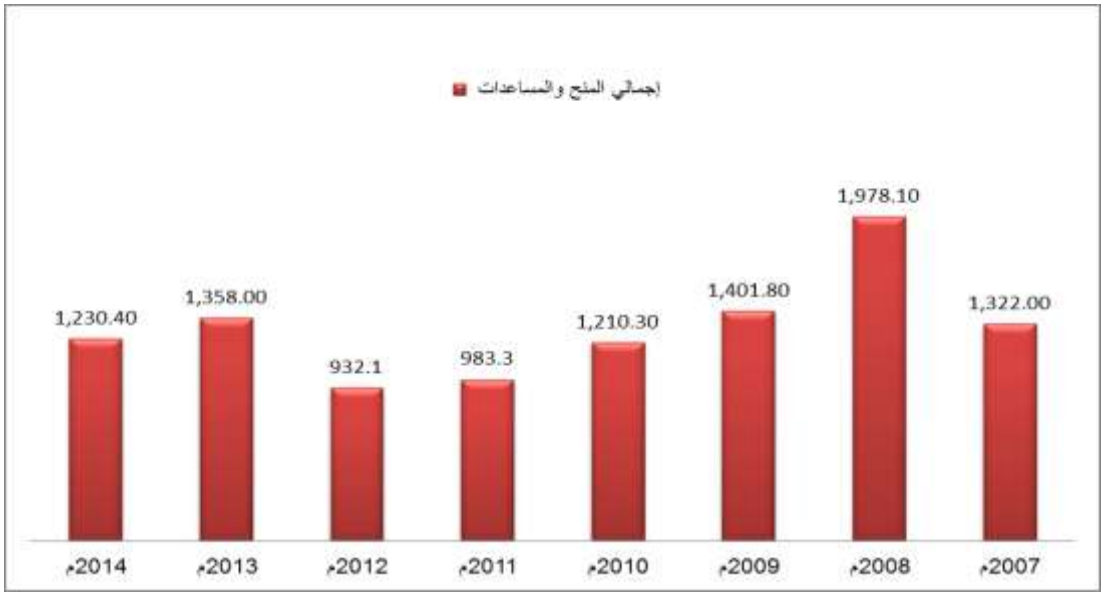

شكل (2.5): اجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2007–2014م.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) – ملحق رقم 1.

من الملاحظ من خلال الشكل (2.5) أن هناك تذبذباً في إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية مع تضاعف واضح لقيمتها كل سنة مقارنة بالفترات السابقة، ويرجع السبب لكثرة التقلبات السياسية الحادثة في المنطقة، وكلك فرض الحصار الخانق على قطاع غزة في العام 2007م بعد أحداث الانقسام الفلسطيني، وتعرض قطاع غزة لعدة إعتاداءات إسرائيلية متتالية كان أبرزها وأشدها في الأعوام (2008م، 2012م، 2014م).

في هذه الفترة بلغت المنح والمساعدات الخارجية التي تم صرفها لدعم المشاريع التطويرية 1282.4 مليون دولار أمريكي، فيما تم صرف 9133.6 مليون دولار أمريكي لدعم موازنة السلطة الفلسطينية، والشكل (2.6) يوضح أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في هذه الفترة:

شكل (2.6): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 2007- 2014م.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) – ملحق رقم 2.

نلاحظ من الشكل رقم (2.6) أنه وخلال هذه الفترة أن الجزء الأكبر من المنح والمساعدات الخارجية كان يوجَّه نحو دعم موازنة السلطة الفلسطينية، حيث إنه تم توجيه ما نسبته 87.69% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية، وفقط 12.31% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية تم توجيهها نحو المشاريع التطويرية، وكان هذا نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في هذه الفترة.

في العام 2008م ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية لدعم موازنتها في دفع مستحقات الموظفين المتأخرة في الفترة تلت فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية إلى قبل العام 2008م.

2.5 الملخص:

في هذا الفصل ناقشت الدراسة الإطار النظري لموضوع المنح والمساعدات الخارجية موضحةً مفهومها وأهميتها وأهدافها وأنواعها ودوافعها وآثارها.

كما بيّنت الدراسة واقع المنح والمساعدات الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 1994م وحتى العام 2014م، وأوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية. وأوضحت التحول الخطير في أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في الفترة قبل انتفاضة الأقصى وبعدها، حيث إنه في الفترة 1995م–2000م كانت توجه ما نسبته 92.6% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية نحو دعم المشاريع التطويرية، وفقط 7.4% ما يذهب لدعم موازنة السلطة الفلسطينية، فيما أمسى ما نسبته فقط 12.31% من إجمالي المنح والمساعدات تُوجه لدعم المشاريع التطويرية فيما يذهب 87.69% من إجمالي المنح والمساعدات لدعم موازنة السلطة الفلسطينية في الفترة 2007م–2014م، ويعزى هذا الأمر لتدهور الأوضاع الاقتصادية في فلسطين جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي.

وبالنظر في واقع هذه المنح والمساعدات فإننا نجد أنها لم تأتِ في إطار خطة وطنية شاملة وممنهجة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى رهن هذه المساعدات بعملية التسوية السياسية، ودعمها ووقايتها من الانهيار.

كل هذا أدى إلى ضعف تأثير المنح والمساعدات في دعم عملية التنمية الاقتصادية وتحقيقها، وأثار العديد من التساؤلات حول نجاعة هذه المساعدات في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني في إحداث عملية التنمية الشاملة المستدامة.

الفصل الثالث

مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني

الفصل الثالث

مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني

مقدمة:

لا زالت اقتصاديات العالم تواجه التحديات الكبرى التي تمثل عقبة لتحقيق النمو في هذه الاقتصاديات، فقد يكون هذا التحدي اجتماعي ناتج من زيادة النمو السكاني وما يترتب عليه من زيادة معدلات الفقر والبطالة نتيجة لزيادة القوى العاملة إن لم يتم توفير فرص العمل لهذه القوى المتزايدة.

وقد يكون هذا التحدي اقتصادياً ممثلاً بصعوبة تحقيق التوازن والانسجام بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، إذ أنه ولتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي لابد أن تكون الزيادة في النمو الاقتصادي تفوق الزيادة في النمو السكاني، وإلا فإن هذه الزيادة تتآكل بفعل الزيادة السكانية.

والمؤشرات الكلية الاقتصادية ما هي إلا أرقام تصف بشكل مباشر ظواهر اقتصادية لها دورها البارز في الاقتصاد الكلي، وتعتمد بشكل أساسي على علم الإحصاء في كيفية حسابها وجمعها، وتستخدم في مراقبة الأداء العام للاقتصاد الكلي، وكذلك في الدراسات والتحليل ووضع الخطط التنموية الوطنية الشاملة والجزئية.

وفي هذا الفصل تستعرض الدراسة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، حيث ستتطرق الدراسة إلى توضيح مفهوم كل من (النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفقر، معدل البطالة، الموازنة العامة، الاستقرار السياسي، معدل البطالة وأنواعها) وواقع هذه المؤشرات في الاقتصاد الفلسطيني من خلال استعراض بيانات تم جمعها من مصادرها الرسمية.

3.1 النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مرآة الاقتصاد الوطني، إذ أنه من خلاله يمكن التعبير عن مستوى الرفاهية في بلد ما، وله أهمية بالغة، فهو أهم مكونات مؤشر التنمية الذي يصنف العالم إلى طبقات مختلفة، لذلك نستعرض في هذا المبحث مفهوم النمو الاقتصادي، ومؤشراته.

يُعرَف النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، كلما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني كان ذلك أفضل، لأنه سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد" (صخري، 2005م، ص 12).

ومن أهم المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي ، فماذا نقصد بالناتج المحلي الإجمالي؟

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

تكاد تكون التعريفات التي وُضعت لمفهوم إجمالي الناتج المحلي متجانسة حيث جاء تعريفه في بعض الكتب بأنه: "مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتجها موارد بلد ما بواسطة المقيمين داخل هذا البلد" (Yamarone, 2012, p.15).

ويُعرَف الناتج المحلي الإجمالي أيضاً بأنه: "إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية محددة بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل بلد ما" (Case, Fair, and Oster, 2014, p.63).

وفي تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للناتج المحلي الإجمالي جاء أنه: "مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة عوامل الإنتاج المحلية، وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محلياً أو خارجياً خلال فترة زمنية محددة" (الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي، 2015م، ص58).

الشكل (3.1) يستعرض الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي) بالأسعار الثابتة[2] في فلسطين للفترة 1994م وحتى العام 2015م:

[2] يقوم جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بحساب الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة باتخاذ العام 2004م سنة أساس.

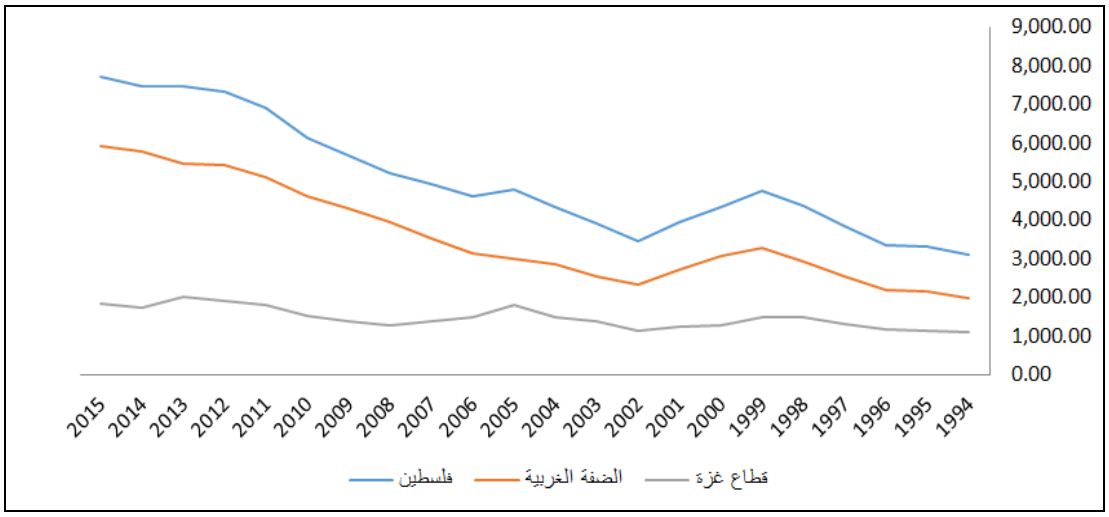

شكل (3.1): يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) للفترة 1994م – 2015م.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) – ملحق رقم 3.

تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل رئيسية حسب الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين على النحو التالي:

1. الفترة (1995م–2000م).

كانت هذه الفترة في مرحلة تأسيس السلطة الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى، وكما هو موضح في الشكل (3.1) نلاحظ أنه وبشكل عام كان التغير في معدلات الناتج المحلي الإجمالي سواء للضفة الغربية أو قطاع غزة أو الأراضي الفلسطينية بمجملها يسير بوتيرة متناسقة وهي فترة تأسيس السلطة الفلسطينية.

بالنظر للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين يتضح أنه بدأ في الارتفاع في المرحلة التي أعقبت تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث تميزت تلك الفترة بتحقيق استقرار سياسي نتج عنه استقرار اقتصادي أدى لارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية حتى وصلت لأعلى مستوياتها في عام 1999م، ثم شهدت الأراضي الفلسطينية توتراً سياسياً متزايداً بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر في العام 2000م الأمر الذي حدا بالاحتلال الإسرائيلي لفرض إجراءات عقابية على الأراضي الفلسطينية أضعفت الاقتصاد الفلسطيني مما أدى لانخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي سواء للضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية إجمالاً. حيث تراجع النمو الاقتصادي بمعدل 8.56% في هذا العام.

2. الفترة (2001م-2006م).

وهي الفترة التي تلت انتفاضة الأقصى وحتى الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس بها وتشكيل الحكومة الفلسطينية، وقد شهدت فلسطين انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ذروته في عام 2002م بمعدل 12.49% عن العام السابق، وكان ذلك بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية المتمثلة في تدمير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإغلاق سوق العمل في وجه عشرات الآلاف من الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة.

عاد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالارتفاع في الفترة التي تلت عام 2002م بسبب بدء التعافي من الآثار الاقتصادية السلبية التي عاشتها الأراضي الفلسطينية نتيجة للسياسات القمعية من الاحتلال الإسرائيلي، حيث بلغ معل النمو 14.02% في العام 2003م عن العام السابق، واستمر الارتفاع حتى العام 2005م.

في العام 2006م فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية، ونظراً لرفضها الشروط الأمريكية والأوروبية بدأ فرض الحصار على الأراضي الفلسطينية، ومن خلال الشكل (3.1) يتضح انخفاضٌ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 3.9% عن العام السابق.

3. الفترة (2007-2015).

وهي فترة الحصار الإسرائيلي وما تلاه من انقسام فلسطيني، حيث شهد عام 2006م فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية التي قاطعها المجتمع الدولي وفرض عليها حصاراً اقتصادياً ومالياً، تبعه انقسام فلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونلاحظ من الشكل بالأعلى أن الانقسام الفلسطيني أدى لحدوث انقسام اقتصادي بين شطريْ الوطن حيث بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في الارتفاع بشكل شبه ثابت على عكس نظيره بقطاع غزة والذي شهد انخفاضاً.

وبالحديث عن قطاع غزة بشكل محدد، فقد شهدت الفترة (2008-2010) تحسناً ملحوظاً من الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، ليواصل الارتفاع نتيجة للتجارة عبر الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر، ثم تعرض الناتج المحلي الإجمالي بقطاع غزة للانخفاض ثانية بعد عام 2013م بعد إغلاق هذه الأنفاق من قبل الجانب المصري بسبب توتر العلاقات بين الحكومة الفلسطينية في غزة والنظام المصري.

3.2 معدل الفقر:

تمثل مشكلة الفقر أهمية بالغة على الصعيد المحلي والعالمي، وهي مشكلة منذ القدم، ولها ما لها من آثارها السلبية، ويُعرّف الفقر بأنه: "وضع إنساني يتمثل بالحرمان من المأوى والدخل والتعليم والملبس" (Babu, Gajanan and Sanyal, 2014, p.361).

كما ويُعرّفه المعهد العربي للتخطيط (2002م، ص2) أنه: "حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً أو كافياً بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد".

وفي سياق آخر ورد تعريف الفقر بأنه "عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية من مأكل وملبس ومأوى" (Todaro and Smith, 2012, p.211).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيوضح الفقر بأنه: "انعدام الفرص والخيارات الأساسية لتنمية حياة الإنسان الكريمة من حيث الصحة والحرية والحالة الاجتماعية واحترام الذات" (Yan, 2016, p.4).

ووفقاً لتعريف البنك الدولي فإن الفقير هو: "كل شخص يقل دخله اليومي عن 1.25 دولاراً أمريكياً" (Arndt, Mckay and Tarp, 2016, p.1).

يشار إلى أنه يمكن تقسيم الفقر إلى نوعين وهما:

1- **الفقر المدقع:** وهو حد معين من مستوى المعيشة يضمن لمن هم أعلى منه البقاء على قيد الحياة فقط (Sommer, 2016, p.76).

إذ أن خط الفقر المدقع ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) يغطي فقط ميزانية الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والمسكن.

ويبلغ خط الفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية وفقاً لتقديرات جهاز الإحصاء المركزي للأسرة المرجعية[3] للعام 2010م 1783 لكل شهر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011م).

2- **الفقر العادي:** وهو ما تحتاجه أية أسرة لتلبية حاجاتها الغذائية وغير الغذائية من مأكل وملبس وتعليم وصحة ومسكن صحي (الأمم المتحدة، 1997م).

وبالنسبة لفلسطين تستند إحصاءات الفقر إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997م، والذي يستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة مرجعية حسب تعديل عام 2009م، وخط الفقر العادي هنا 2293 شيكلاً إسرائيلياً في الشهر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م، ص204).

[3] الأسرة المرجعية وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي الأسرة المكونة من خمسة أفراد (2 بالغين و3 أطفال).

الشكل (3.2) يوضح معدلات الفقر في فلسطين في الفترة 1995م–2014م في الشكل (3.2):

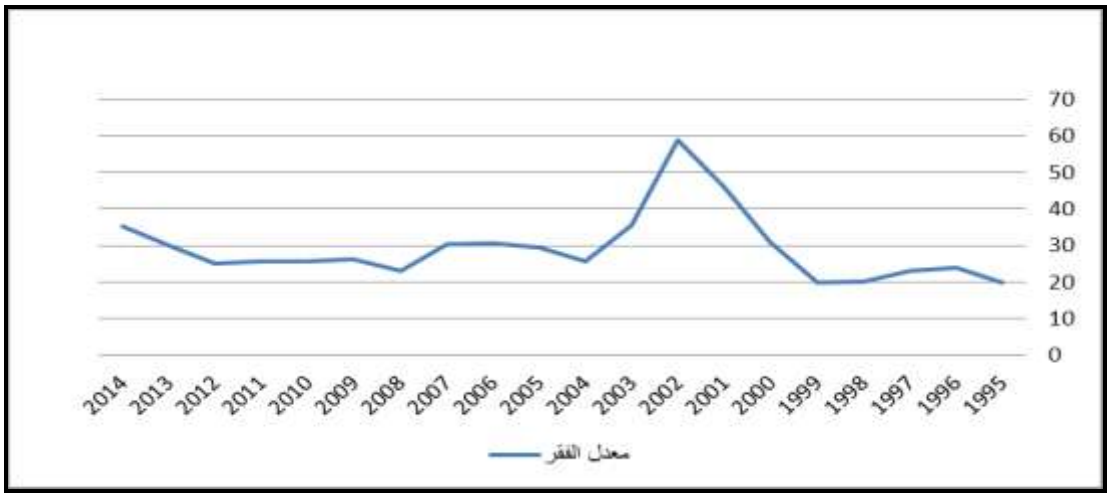

شكل (3.2): يوضح معدلات الفقر في فلسطين للفترة 1995م – 2014م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) – ملحق رقم 3.

يتضح من الشكل (3.2) أن فلسطين تعاني من معدلات فقر مرتفعة، وقد شهد معدل الفقر ارتفاعاً بدءاً من العام 2000م الذي اندلعت فيه انتفاضة الأقصى وما رافقها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية إذ ارتفع معدل الفقر في العام 2000م بمعدل 55% عن العام السابق ليصل إلى 31% بعد أن كان 20% في العام 1999م، واستمر معدل الفقر بالارتفاع ليصل لأعلى مستوياته في العام 2002م وذلك نتيجة لتصعيد سياسات الاحتلال القمعية من إيقاف العمالة الفلسطينية عن العمل داخل الأراضي المحتلة، والتدمير للبنى التحتية الاقتصادية وتدمير المصانع والورش وغيرها من المنشئات الاقتصادية، والاستمرار في إغلاق المعابر، حيث بلغ معدل الفقر في هذا العام 59%، وبقيت معدلات الفقر تتذبذب ما بين 25% إلى 35%، وقد شهد النصف الثاني من العام 2006م فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية، فقابلت إسرائيل فوز حماس بفرض العقوبات على الشعب الفلسطيني المتمثلة في الحصار وتشديد القيود على حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين وبضائعهم، وكذلك أوقف تحويل عائدات الضرائب. كان أفضل الأعوام من حيث انخفاض معدلات الفقر العام 1995م و1999م، حيث وصل معدل الفقر فيهما إلى 20% وهذه الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى، وشهدت أوضاع اقتصادية وسياسية جيدة، فكان سوق العمل في الأراضي المحتلة مفتوحاً للفلسطينيين، وكانت المنشئات الاقتصادية الفلسطينية تعمل بأريحية، وكذلك في هذه الفترة كانت السلطة الفلسطينية في طور بناء مؤسسات الدولة ومرافقها العامة، أما في العام 2014م وصل معدل الفقر إلى ما نسبته 35.2% في فلسطين.

3.3 معدل البطالة:

في هذا المبحث يتطرق الباحث لتوضيح مفهوم البطالة، إذ أن البطالة ووفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية هي: "مصطلح يشمل كل الأفراد ضمن سن العمل، القادرين عليه والراغبين فيه، ولا يجدون فرصة عمل رغم بحثهم عنه" (موقع منظمة العمل الدولية، 2016م، www.ilo.org).

وتعد البطالة أيضاً: "كل شخص بلغ عمره 16 سنة فأكثر ومتاح للعمل ولا يعمل، على الرغم من بذله لجهود للبحث عن عمل خلال 4 أسابيع" (Case, Fair, and Oster, 2014, p.78).

ويرد تعريف البطالة بأنها: "الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم الفجوة بين كل من الكمية المطلوبة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور (حلمي، 2008م، ص53).

كما تعرف البطالة: "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه" (القريشي، 2007م، ص183).

وفي تعريف آخر للبطالة: "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي" (مندور وآخرون، 2004م، ص323).

أما عن التعريف المعتمد للبطالة في فلسطين فهو تعريف جهاز الإحصاء المركزي، إذ أن البطالة: "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

أنواع البطالة:

للبطالة أنواع متعددة وفقاً لنظريات علماء الاقتصاد ووجهات نظرهم التي وضعوا تقسيماتهم بناءً عليها، وعلى عجالة تعرّج الدارسة على هذه الأنواع وهي:

1- **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة الناجمة عن وجود تغيرات في هيكلية الاقتصاد، أي في حالة عدم توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي للاقتصاد الوطني (جودة، وعيسى، 2010م).

2- **البطالة الدورية:** تحدث هذه البطالة نتيجة التقلبات في الدورة الاقتصادية إثر التحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد (Reiff, 2015).

3- **البطالة الموسمية:** وهي مرتبطة بمتغيرات موسمية في العرض، وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية، وتختلف من دولة إلى أخرى بحسب الطبيعة الاقتصادية لكل دولة (يونس، والطراونة، 2009م).

4- **البطالة المقنعة:** ينتج هذا النوع من البطالة عندما يقوم عامل بتأدية عمل ما دون مستوى مؤهلاته، أو عندما تقوم مجموعة معينة بالقيام بأعمال مختلفة يمكن أن تُنجز هذه الأعمال بعدد أقل من عدد هذه المجموعة (عودات، 2010م).

5- **البطالة الاختيارية:** تشمل هذه البطالة أولئك الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يريدون العمل نظراً لمستويات الأجور السائدة في السوق، إذ أنهم يريدون أجوراً أعلى من المستويات السائدة (الشيخ حسين، 2007م).

6- **البطالة الاحتكاكية:** وفي هذا النوع يكون الأفراد يبحثون عن العمل وقادرين عليه، أو يكونون باحثين عن وظيفة أفضل من السابقة بالتزامن مع وجود وظائف تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ومهاراتهم، غير أنهم وبسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف ولا أماكن وجودها لم يلتحقوا بها (نجا، 2005م).

7- **البطالة الإجبارية:** تنشأ عند اضطرار العمال أو إجبارهم لترك أعمالهم لسبب ما، مثل إعلان إفلاس المشروع، أو إغلاق الشركة أو المصنع، ومن ثم الاستغناء عن العمال وتسريحهم بغير إرادتهم، على الرغم من قدرة هؤلاء العمال على العمل، وكذلك رغبتهم بالعمل، ناهيك عن قبولهم بمستوى الأجور السائد (زكي، 1998م).

ومن الجدير بالذكر أن أكثر هذه الأنواع انتشاراً في الأراضي الفلسطينية هي البطالة الدورية، إذا لطالما مرّ الاقتصاد الفلسطيني بحالات عدم استقرار، وتقلبات كثيرة ومستمرة في الدورة الاقتصادية مما يؤثر على النشاط الاقتصادي القومي.

وفي سياق الحديث عن البطالة، فإنه لا بد من الحديث عن ظاهرة خطيرة قد تعصف بالاقتصاد الوطني، ألا وهي مرحلة الإحباط، وتضم هذه المرحلة: "أولئك الأشخاص القادرين على العمل، والذين يرغبون بالعمل، ويبحثون عنه، ولكنهم بحثوا طويلاً ولم يجدوه، مما جعلهم يستسلمون للأمر الواقع، والكف عن البحث عن العمل" (Case, Fair, and Oster, 2014, p.86).

تكمن خطورة هذه المرحلة ليس فقط بعدم حصول هؤلاء الأشخاص على عمل، بل في أن هؤلاء الأشخاص يخرجون من تصنيف القوى العاملة من الأساس، وهذا مؤشر خطير في أي اقتصادٍ في العالم، وهو تناقص القوى العاملة بدلاً من تزايدها.

الشكل (3.3) يوضح معدلات البطالة في فلسطين للفترة 1995م–2015م:

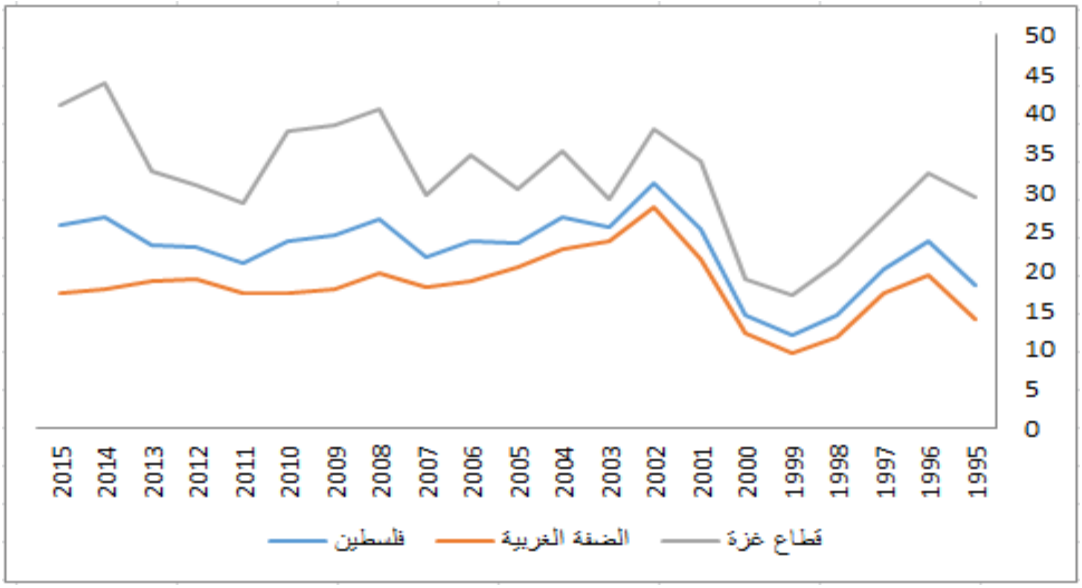

شكل (3.3): معدل البطالة في فلسطين 1995م–2015م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) – ملحق رقم 3.

قام الباحث بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل رئيسية حسب الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين على النحو التالي:

1- الفترة (1995–2000م).

وهي فترة تأسيس السلطة الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى، وكما هو موضح في الشكل (3.3) نلاحظ بشكل عام أن التغير في معدلات البطالة سواء للضفة الغربية أو قطاع غزة أو الأراضي الفلسطينية بمجملها متناسق فيما بينها وذلك في بداية تأسيس السلطة الفلسطينية، مع ارتفاع للبطالة في قطاع غزة مقابل انخفاض في نظيرتها للضفة الغربية مقارنةً بها، الأمر الذي جعل معدلات البطالة الفلسطينية في مستوى متوسط بينهما.

بالنظر لمعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية سنجد أنها بدأت في الانخفاض في المرحلة التي أعقبت تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث تميزت تلك الفترة بتحقيق استقرار سياسي نتج عنه استقرار اقتصادي أدى لانخفاض معدلات البطالة حتى وصلت لأقل مستوياتها في عام

1999م، ثم شهدت الأراضي الفلسطينية توتراً سياسياً متزايداً بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى الأمر الذي حدا بالاحتلال الإسرائيلي لفرض إجراءات عقابية على الأراضي الفلسطيني أضعفت الاقتصاد الفلسطيني مما أدى لارتفاع معدلات البطالة إلى معدلات مرتفعة.

2- الفترة (2001-2006م)

وهي الفترة التي تلت انتفاضة الأقصى وحتى الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس بها وتشكيل الحكومة الفلسطينية في منصف العام 2006م، وقد شهدت فلسطين ارتفاعاً في معدلات البطالة بلغت ذروتها في عام 2002م بمعدل 31.2%، بسبب سياسيات الاحتلال الإسرائيلي القمعية من تدمير للبنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإغلاق سوق العمل في وجه عشرات الآلاف من الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة.

عادت معدلات البطالة للانخفاض في فلسطين للفترة التي أعقبت عام 2002م بسبب بدء التعافي من الآثار الاقتصادية السلبية التي عاشتها الأراضي الفلسطينية نتيجة للسياسيات القمعية من الاحتلال الإسرائيلي.

3- الفترة (2007-2015).

وهي فترة الحصار الإسرائيلي وما تلاه من انقسام فلسطيني، حيث شهد عام 2006م فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية التي قاطعها المجتمع الدولي وفرض عليها حصاراً اقتصادياً ومالياً، تبعه انقسام فلسطيني داخلي.

ونلاحظ من الشكل بالأعلى أن الانقسام الفلسطيني أدى لحدوث انقسام اقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بدأت معدلات البطالة بالضفة الغربية بالانخفاض بشكل شبه ثابت على عكس معدلات البطالة بقطاع غزة والتي تذبذبت بشكل حاد مع الاتجاه للارتفاع.

وبالحديث عن قطاع غزة بشكل محدد، فقد انخفضت معدلات البطالة للفترة (2010م-2013م) نتيجة لازدهار التجارة عبر الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر، ثم عادت معدلات البطالة في قطاع غزة للارتفاع ثانية بعد إغلاق هذه الأنفاق من قبل الجانب المصري بسبب تغير الأوضاع السياسية في مصر.

3.4 فائض الموازنة العامة:

تُعرف الموازنة العامة بأنها "بيان تقديري معتمد من السلطة التشريعية باستخدامات الدولة ومواردها، تغطي فترة زمنية قادمة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية" (رجب، 2012م، ص 17).

كما وتعرف وزارة المالية الفلسطينية (2010م) الموازنة العامة بأنها: "خطة الحكومة من أجل استخدام الموارد المالية بما فيها الإيرادات والمصاريف خلال فترة الموازنة، وتعتبر الموازنة أساساً لإعداد التقارير المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهات المانحة والمواطنين".

ويتضح من خلال التعريفات سابقة الذكر أن الموازنة العامة تنقسم من شقين، وهما الإيرادات والمصاريف، بحيث يكون المخرج النهائي للموازنة إما فائضاً في الموازنة العامة، أو عجزاً فيها، أو حالة التوازن.

أما عن فائض أو عجز الموازنة فهو عبارة عن: "الفرق بين ما تجمعه الحكومة من إيرادات وما تنفقه من مصاريف ونفقات" (Case, Fair, and Oster, 2014, p.108).
فيكون عجز الموازنة عبارة عن زيادة مبالغ النفقات عن مبالغ الايرادات، أما فائض الموازنة فهو في حال زيادة مبالغ الإيرادات عن مبالغ النفقات.

وتستعرض الدراسة فيما يلي فائض أو عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية في الفترة محل الدراسة.

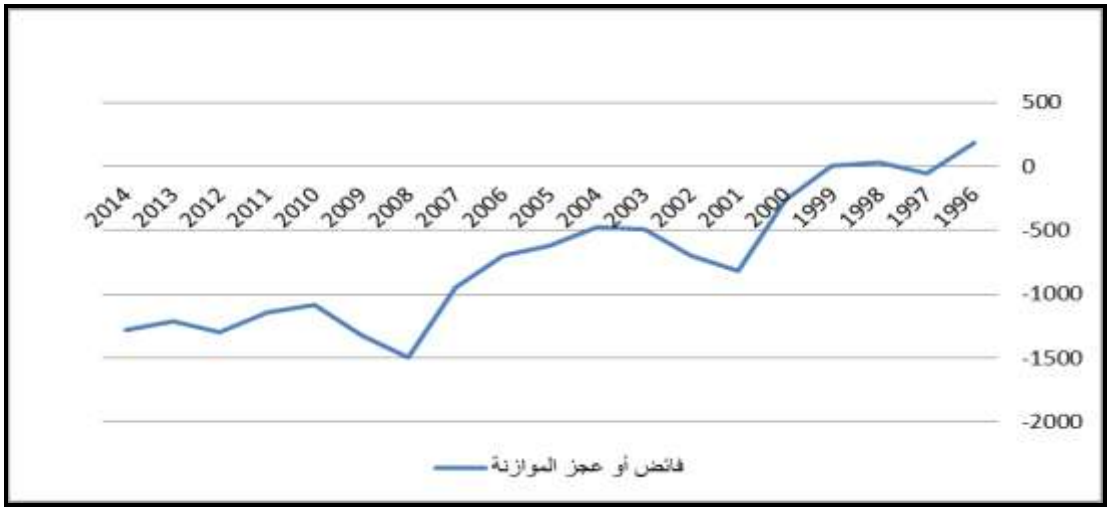

شكل (3.4): فائض وعجز الموازنة العامة في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1996م-2014م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) – ملحق رقم 3.

من خلال الشكل (3.4) يتضح أن الموازنة العامة الفلسطينية لطالما عانت من العجز الدائم، بسبب ضعف مقدرة الإيرادات على تغطية نفقات الدولة، مما جعل السلطة الفلسطينية تلجأ باستمرار لدعم الموازنة من خلال المنح والمساعدات الخارجية أحياناً، أو من خلال الاقتراض في أحيانٍ أخرى.

وبعد استعراض أرقام عجز أو فائض الموازنة العامة قبل الدعم يتضح أن الموازنة العامة لم تشهد فائضاً –قبل الدعم– إلا في الأعوام 1996م، 1998م، 1999م، حيث شهدت الفترة 1996م–2000م تأسيس السلطة الفلسطينية، وبناء البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وكان سوق العمل في الأراضي المحتلة الفلسطينية مفتوحاً بوجه الأيدي العاملة الفلسطينية، أما باقي الأعوام خلال الفترة محل الدراسة فإنها عانت من عجز دائم خصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من العام 2000م، حيث بدأ التدهور بالأوضاع السياسية والاقتصادية، وقيام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير أعمدة وبنى الاقتصاد الفلسطيني، وتم إغلاق الباب في وجه عشرات الآلاف من العمالة الفلسطينية التي كانت تعمل في الأراضي المحتلة، وأخذ هذا العجز بالتضخم إلى أن وصل ذروته في العام 2008م حيث بلغ 1493 مليون دولار أمريكي، فيما وصل في العام 2014م إلى 1279 مليون دولار أمريكي، كما سجل العام 1996م أعلى فائض في الموازنة العامة حيث وصل إلى 179 مليون دولار أمريكي حيث كان الوضع السياسي والاقتصادي مستقر في هذه الفترة.

3.5 الاستقرار السياسي:

منذ نشأة الفكر السياسي حظي مفهوم الاستقرار السياسي بكثير من الاهتمام، وحتى يومنا هذا، وإبان الحرب العالمية الثانية بدأت الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع اجراءات تعريفية لمفهوم الاستقرار السياسي، وكذلك حاولت الربط بين ظاهرة الاستقرار السياسي، والظواهر السياسية، والاقتصادية والاجتماعية (فوكة، وبوضياف، 2008م).

ويُقصد بالاستقرار السياسي: "غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر" (أبو سليمان، 2002م، ص71).

ويتضح أن المقصود بحالة الاستقرار السياسي أن الدولة تعيش في هدوء سياسي، حيث إن حالات عدم الاستقرار السياسي تشمل الثورات، والمظاهرات، والاغتيالات السياسية، والانقلابات العسكرية، والنزاعات الطائفية، والاضرابات، وغيرها.

ويمكن الحديث عن حالة الاستقرار السياسي من عدمه في الفترة محل الدراسة في غضون ثلاث حقب زمنية كالتالي:

أولاً- الفترة من العام 1995م وحتى العام 2000م:

وهي فترة قدوم السلطة الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الاقصى وكانت هذه الفترة تمتاز بهدوء نسبي، ونمو اقتصادي، ومعدلات فقر وبطالة متدنية نوعاً ما، ناهيك عن أوضاع سياسية مستقرة بدون حصار أو إغلاق للمعابر، حيث حرية الحركة والعبور، والتجارة المفتوحة.

ثانياً- الفترة من العام 2001م وحتى العام 2006م:

وهي الفترة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إذ بعد اندلاع الانتفاضة بدأ الاحتلال الاسرائيلي بسياسات تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وما شهدته هذه الفترة من تصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، وقيام الاحتلال الاسرائيلي باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه انسحب من القطاع في العام 2005م.

وانتهت هذه الفترة بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، ورفضها الاعتراف بشروط الرباعية الدولية والتي أهمها الاعتراف بإسرائيل وما ترتب عليه من سياسات الحصار.

ثالثاً- الفترة من العام 2007م وحتى العام 2014م:

حيث شهدت هذه الفترة أحداث الاقتتال الفلسطيني والتي انتهت بالانقسام بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وبعدها تشديد الحصار على قطاع غزة، وتعرضه لاعتداءات متكررة ابرزها عدوان 2008م و2012م و2014م، وما شهدته المنطقة الإقليمية من ثورات الربيع العربي، وبعدها تقلبات متسارعة في الأوضاع السياسية في مصر، وما نتج عنها من توتر في العلاقات بين النظام المصري والحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وما نتج عنه من تغير في السياسة الخارجية المصرية تجاه الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة.

3.6 الملخص:

في هذا الفصل وضحت الدراسة المفاهيم الأساسية لمؤشرات الاقتصاد الكلي وأبرزت واقع هذه المؤشرات في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة محل الدراسة (1995م-2014م).

تبين من خلال هذا الفصل تراجع واضح وخطير لمؤشرات الاقتصاد الكلي، فتارة يتم الحديث عن تراجع لإجمالي الناتج المحلي كمؤشر لتراجع النمو الاقتصادي حيث شهد العام 2002م انخفاضاً للناتج المحلي الإجمالي بمعدل 37.79% مقارنة بالعام 1999م، وهي نسبة كبيرة جداً، وكذلك ارتفاعاً لمعدلات الفقر بشكل مطرد إذ وصلت في العام 2014م إلى 35.2%، وكذلك معدلات البطالة التي بلغت ذروتها في العام 2002م حيث وصلت 31.2% في فلسطين، ولم يكن الأمر أحسن حالاً فيما يخص الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، والتي عانت على مدار طوال هذه السنوات من عجز دائم باستثناء الأعوام (1996م، 1998م، 1999م) وقد بلغ العجز ذروته ليصل إلى 1493 مليون دولار أمريكي في العام 2008م.

كل هذه التغيرات والمشاكل التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني والتي أنهكته كانت بفعل العوامل السياسية، ممثلة بالاحتلال الاسرائيلي، ومن ثم أحداث الانقسام الفلسطيني بين شقيّ الوطن.

إذ قام الاحتلال باتباع سياسات تدميرية مدروسة ومخططة تجاه الاقتصاد الفلسطيني والتي آلت في نهاية المطاف إلى ما هو عليه الآن كما وضحته الأرقام في هذا الفصل.

الفصل الرابع

التحليل القيـاسي

الفصل الرابع

التحليل القياسي للعوامل المحددة للمنح والمساعدات الخارجية وأثرها على معدل البطالة في فلسطين

مقدمة:

في هذا الفصل سيتم تناول الموضوع محل الدراسة بالتحليل القياسي العميق من خلال تقدير نموذجين قياسيين، الأول سيحلل محددات حجم المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين بينما سيتناول الثاني أثر حجم المنح والمساعدات الخارجية على معدل البطالة في فلسطين.
سيتم الاعتماد في التحليل القياسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) لما لها من مزايا، أما عن أداه التحليل فسيستخدم الباحث برنامج (E-Views 9) وهو من أفضل وأحدث البرامج التي تقوم بمهام التحليل القياسي.
كما سيتم تناول الخطوات الإحصائية اللازمة للتأكد من سلامة وجودة النموذج بالإضافة لمعالجة ما يطرأ من مشاكل إحصائية.
وأخيراً سيتم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي.

4.1 منهجية واجراءات الدراسة:

<u>أولاً- نموذج الانحدار المتعدد لتقدير معاملات محددات المساعدات الخارجية:</u>

1- صياغة نموذج الدراسة:

للوقوف على المحددات الأساسية المؤثرة على المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن تلك العوامل خلال الفترة الزمنية (1996م-2014م) على النحو التالي:

$$FA_t = f(P_t, UR_t, B_t)$$

حيث إن:

FA_t: المنح والمساعدات الخارجية.

P_t: معدل الفقر.

UR_t: معدل البطالة.

B_t: فائض الموازنة.

أما الإشارات المتوقعة لمعاملات نموذج الانحدار فهي كالتالي:

$$FA_t = \beta_0 + \beta_1 P_t + \beta_2 UR_t + \beta_3 B_t + u_t$$

$$\beta_1 > 0 \quad \beta_2 > 0 \quad \beta_3 < 0$$

حيث إن:

β_0: المقطع الثابت.

$\beta_1 + \beta_2 + \beta_3$: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

u_t: الخطأ العشوائي.

وقد كان النموذج الأول لقياس محددات المساعدات الخارجية على النحو التالي:

المتغير التابع:

1- المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين (بالمليون دولار أمريكي)، ورمزها (FA).

المتغيرات المستقلة:

1- معدل الفقر في فلسطين، و رمزه (P).
2- معدل البطالة في فلسطين، ورمزه (UR).
3- الفائض في الموازنة العامة (بالمليون دولار أمريكي)، ورمزه (B).

2- بيانات متغيرات نموذج الدراسة:

تم الحصول على بيانات الدراسة الخاصة ببيانات حجم المنح والمساعدات الخارجية من البيانات الثانوية المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطيني، بينما كانت بيانات فائض الموازنة من خلال التجميع من أعداد المراقب الاقتصادي الصادرة عن مركز ماس للدراسات والأبحاث وموقع وزارة المالية، أما البيانات المتعلقة بمعدلات الفقر فقد تم الحصول عليها من خلال المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى عام 2012م وباقي السنوات حتى عام 2014م هي نتاج تقدير وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة.

وقد تم إدخال بيانات المتغيرات في التحليل القياسي كما هي بدون التقسيم إلى بيانات ربعية وذلك حرصاً على جودة النموذج والخروج بأفضل النتائج، وقد بلغ عدد المشاهدات 19 مشاهدة للنموذج وهو عدد مناسب للخروج بنتائج يمكن الاعتماد عليها.

ثانياً- نموذج الانحدار البسيط بين المنح والمساعدات الخارجية ومعدل البطالة في فلسطين:

1- صياغة نموذج الدراسة:

سعياً للتكامل فقد تم صميم نموذج انحدار خطي بسيط لقياس أثر المساعدات الخارجية على البطالة في فلسطين وذلك خلال الفترة الزمنية (1995- 2015) على النحو التالي:

$$UR_t = f(FA_t)$$

حيث إن:

UR_t معدل البطالة.

FA_t: المنح والمساعدات الخارجية.

أما الإشارات المتوقعة لمعاملات نموذج الانحدار فهي كالتالي:

$$UR_t = \beta_0 + \beta_1 FA_t + u_t$$

$$\beta_1 < 0$$

حيث إن:

β_0: المقطع الثابت.

β_1: تعبر عن معامل خط الانحدار.

u_t: الخطأ العشوائي.

والنموذج الثاني يقيس أثر المنح والمساعدات الخارجية على معدل البطالة على النحو التالي:

المتغير التابع:

1- معدل البطالة في فلسطين، ورمزه (UR).

المتغير المستقل:

2- المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين (بالمليون دولار أمريكي)، ورمزها (FA).

2- بيانات متغيرات نموذج الدراسة:

تم الحصول على بيانات الدراسة الخاصة ببيانات البطالة والمساعدات الخارجية من البيانات المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطيني.

وقد تم إدخال بيانات المتغيرات في التحليل القياسي كما هي بدون التقسيم إلى بيانات ربعية وذلك حرصاً على جودة النموذج والخروج بأفضل النتائج، وقد بلغت عدد المشاهدات في النموذج 21 مشاهدة، وهذا مناسب للخروج بنتائج يمكن الاعتماد عليها.

4.2 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

الوصفي، وكذلك المنهج الكمي من خلال بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية.

❖ **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):**

تعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تقليل مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع أقل ما يمكن (Greene, 2012)، إلا أنها تشترط جملة من الشروط لضمان عملها بالشكل الأمثل وهي على النحو التالي:

1- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
2- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
3- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoskedasticity).
4- استقلال حدود الخطأ العشوائي، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (Autocorrelation).
5- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

❖ **اختبار السكون (Stationary):**

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث إن تقدير النموذج الذي يحتوى على سلاسل زمنية غير ساكنة ينتج عنه مؤشرات مضللة وغير حقيقية الأمر الذي يتنافى مع جوهر عملية التحليل القياسي، ويلزم لاعتبار السلسلة الزمنية أنها ساكنة عدة شروط وهي على النحو التالي (Greene, 2012):

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

لقياس سكون السلاسل قام الباحث باعتماد اختبار (Philips Perron - PP) وذلك لأفضليته في هذا المجال عما سواه من الاختبارات.

❖ **اختبار التكامل المشترك (Co-Integration):**

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace).

❖ **المقاييس الإحصائية الوصفية:**

تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

❖ **البرامج الإحصائية المستخدمة:**

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (E-Views 9) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

4.3 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذجيْن:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المقاييس الإحصائية المختلفة.

كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية.

❖ الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

فيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (4.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
المنح والمساعدات الخارجية (بالمليون دولار أمريكي)	822.028	796.79	475.68	236.3	1978.1
معدل الفقر	29.3	26	9.37	20	59
معدل البطالة	22.63	23.7	4.7	11.8	31.2
فائض الموازنة العامة (بالمليون دولار أمريكي)	−722.05	−704	522.07	−1493	179

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

الجدول (4.1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذجيْن على حدة:

- حجم المنح والمساعدات الخارجية:

توضح النتائج في الجدول (4.1) أن المتوسط الحسابي لحجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين خلال فترة الدراسة بلغ 822.028 مليون دولار، وكانت أعلى قيمة هي 1978.1 مليون دولار في عام 2008م بعيد الانقسام الفلسطيني، أما أقل قيمة فكانت 236.3 مليون دولار في عام 1998م، ويرجع ذلك للأوضاع السياسية السائدة في تلك الفترة.

- معدل الفقر:

توضح النتائج في الجدول (4.1) أن المتوسط الحسابي لمعدل الفقر خلال فترة الدراسة بلغ 29.3%، وكانت أعلى قيمة 59% في عام 2002م بعيد انتفاضة الأقصى في العام 2000م، وأقل قيمة 20% عام 1999م.

- **معدل البطالة:**

توضح النتائج في الجدول (4.1) أن المتوسط الحسابي لمعدل البطالة خلال الفترة (1995م-2015م) بلغ 22.63%، حيث كانت أعلى قيمة 31.2% عام 2002م، بينما كانت أقل قيمة 11.8% وذلك عام 1999م.

- **الفائض في الموازنة:**

توضح النتائج في الجدول (4.1) أنّ المتوسط الحسابي للفائض في الموازنة الفلسطينية خلال فترة الدراسة بلغ (722.05-) مليون دولار وبلغت أكبر قيمة 179 مليون دولار عام 1996م في بدايات السلطة الفلسطينية، بينما أقل قيمة (1493-) مليون دولار (أي عجزاً)، وذلك عام 2008م بعيد الانقسام الفلسطيني.

4.4 التحليل والتقدير القياسي لنموذجيْ الدراسة:

يتناول هذا المبحث نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

❖ **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:**

كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك يوضح الجدول (4.2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips – PP Perron).

وقد تم إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية وفق الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية غير ساكنة، وغير مستقرة.
- الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

جدول (4.2): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test	
	P-values for Level	P-values for 1st Difference
FA	(0.4379)	(0.0216)*
P	(0.1880)	(0.0343)*
UR	(0.2103)	(0.0084)*
B	(0.4821)	(0.0014)*

*** رفض عدم سكون المتغير عند مستوى معنوية 5%.**

يتضح من خلال الجدول (4.2) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة –للنموذجيْن الأول والثاني– في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) غير ساكنة، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى (1st Difference) لهذه المتغيرات، وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير برفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية للنموذج الأول والثاني متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

❖ نتائج اختبار التكامل المشترك:

بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، تم إجراء إختبار (Johansen Test) للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر(Trace test)، واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalues Test)، حيث إن كلا الاختبارين يعطيان نفس النتيجة.

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- **الفرضية البديلة:** يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

جدول (4.3): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في (النموذج الأول) عند الفرق الأول

Trace Statistic	
P-Value	**Hypothesized**
0.0000	None*
0.0020	At most 1*
0.0628	At most 2*
0.0183	At most 3*

*** تشير لرفض عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى 5%.**

يتضح من الجدول (4.3) أن قيم P-Value أقل من 5% عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك، مما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج الأول.

جدول (4.4): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في (النموذج الثاني) عند الفرق الأول

Trace Statistic	
P-Value	**Hypothesized**
0.0199	None*
0.0088	At most 1*

*** تشير لرفض عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى 5%.**

كما هو واضح من الجدول (4.4) فقد تحقق وجود التكامل المشترك عند الدرجة الأولى في متغيرات النموذج الثاني، مما يعني وجود تكامل مشترك يؤدي لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

❖ **نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي:**

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذجيْ الدراسة، يمكن إجراء التحليل القياسي للنموذجين.

أولاً- النموذج الأول (نموذج انحدار المنح والمساعدات الخارجية على المتغيرات المستقلة):

بعد استيفاء الإجراءات المسبقة لعملية التحليل القياسي سيتم تقدير النموذج الأول بكافة المتغيرات المستقلة عند الفرق الأول، وكما هو ملاحظ من الجدول (4.5) فإن المتغيرات المستقلة لم تكن معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5% باستثناء متغير فائض الموازنة (B).

جدول (4.5): نتائج تقدير النموذج الأول عند الفرق الأول قبل حذف المتغيرات غير المؤثرة

Dependent Variable: D(FA)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-23.014	64.296	-0.357	0.725
D(P)	-1.126	8.574	-0.131	0.897
D(B)	-.0945	0.318	-2.971	0.010
D(UR)	-4.173	19.852	-0.210	0.836
N=18,	$\bar{R}^2$ =0.32,	DW=2.39,	F =3.78 ,	Prob.=0.035

* ملاحظة: (الحرف D قبل رمز المتغير يشير إلى أنه تم أخذ الفرق الأول للمتغير).

وبعد حذف المتغيرات المستقلة غير المؤثرة فقد تم ملاحظة الأثر الإيجابي على مؤشرات النموذج مثل قيم (P-Value) أو مجموع الأخطاء (Sum Squared Residual)، أو على صعيد معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$)، وعليه يتبين لنا أن تلك المتغيرات غير مؤثرة في النموذج ويمكن حذفها مع الإبقاء على متغير فائض الموازنة واعتماد الشكل النهائي للنموذج الأول كما هو موضح في الجدول (4.6):

جدول (4.6): نتائج تقدير النموذج الأول عند الفرق الأول بعد حذف المتغيرات غير المؤثرة

Dependent Variable: D(FA)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-19.92905	59.32513	-0.335929	0.7413
D(B)	-0.890002	0.249593	-3.565813	0.0026
N=18,	$\bar{R}^2$=0.40,	DW=2.40,	F =12.7 ,	Prob.=0.002

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار جودة النموذج الإحصائية بشكل عام، وكذلك مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى.

❖ نتائج التحقق من جودة النموذج:

1- اختبار مدى مناسبة النموذج (F-Test):

- **الفرضية الصفرية:** النموذج غير جيد للتنبؤ.
- **الفرضية البديلة:** النموذج جيد للتنبؤ.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

يلاحظ من الجدول (4.6) أن قيمة الاختبار بلغت (F =12.7) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

2- معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$):

من خلال الجدول (4.6) يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($\bar{R}^2$=0.40) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 40% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى، وهذه النسبة مرتفعة نوعاً ما، وتعطي مؤشراً هاماً على مدى قدرة متغير (الفائض في الموازنة العامة) على تفسير التغيرات في حجم المنح المساعدات الخارجية، وكأن الهدف الرئيسي من المنح والمساعدات الخارجية هو تغطية العجز في الموازنة أكثر من الأهداف التنموية الأخرى.

- **التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):**

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر؛ كي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

1- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر** (Normality):

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) حسب الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة:** البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

- قيمة اختبار Jurque- Bera: 0.446
- القيمة الاحتمالية (P-Value): 0.799

بما أن القيمة الاحتمالية (P-Value) 0.799 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

1- **اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:**

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) حسب الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** متوسط حد الخطأ العشوائي يساوي صفر.
- **الفرضية البديلة:** متسوط حد الخطأ العشوائي لا يساوي صفر.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

- قيمة اختبار T: 8.10-E-
- القيمة الاحتمالية (P-Value): 1.000

بما أن القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي 1.000 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أن متوسط حد الخطأ العشوائي يساوي صفر.

2- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين**- Homoskedasticity):

تم استخدام اختبار (White Test with Cross Product) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ حسب الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي (Homoskedasticity).
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity).

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value-) أقل من 5%.

- قيمة اختبار (White Test): 0.874
- القيمة الاحتمالية (P-Value-): 0.645

بما أن القيمة الاحتمالية (P–Value) تساوي 0.645 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أنه يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي.

3- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي**–Autocorrelation):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم اعتماد اختبار (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وتم الاختبار حسب الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي.
- **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P–Value) أقل من 5%.

- قيمة اختبار (LM-Test): 1.178
- القيمة الاحتمالية (P–Value): 0.277

بما أن القيمة الاحتمالية (P–Value) تساوي 0.277 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي.

4- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد**– Multicollinearity):

للتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي متعدّد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R^2}$) حيث إنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وبما أن النموذج يحتوي على متغير مستقل واحد فلن يواجه النموذج هذه المشكلة.

5- **اختبار استقلالية حد الخطأ العشوائي عن المتغيرات المستقلة:**

تم إجراء اختبار العلاقة بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج النهائي وذلك حسب الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين حد الخطأ العشوائي والمتغير المستقل.
- **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين حد الخطأ العشوائي والمتغير المستقل.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كان معامل الارتباط أكبر من 0.5 والقيمة الاحتمالية (P–Value) أقل من 5%.

- قيمة معامل الارتباط (R): 0.022
- قيمة اختبار (T-Test): 0.088
- القيمة الاحتمالية (P–Value): 0.930

بما أن قيمة معامل الارتباط (R) تساوي 0.022 وهي أقل من 0.5 والقيمة الاحتمالية (P–Value) تساوي 0.930 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد ارتباط بين حد الخطأ العشوائي والمتغير المستقل.

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج الأول المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي مشاكل قياسية، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

❖ **نموذج الانحدار بصورته النهائية:**

$$\widehat{FA_t} = -19.929 - 0.89B_t$$

(59.32) (0.24)

Prob: 0.741 0.002

- **اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار:**
- **اختبار معنوية المقطع الثابت:**

- الفرضية الصفرية: $\beta_0 = 0$
- الفرضية البديلة: $\beta_0 \neq 0$

بما أن القيمة الاحتمالية (P–Value) لاختبار t الخاص بالمقطع الثابت تساوي (0.741) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أنه غير مهم ويجب أن يحذف من النموذج.

التفسير:

قيمة المتغير التابع (المنح والمساعدات الخارجية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (عجز الموازنة العامة) تساوي صفر.

- **اختبار معنوية معامل فائض الموازنة العامة:**

- الفرضية الصفرية: $\beta_1 = 0$
- الفرضية البديلة: $\beta_1 \neq 0$

بما أن القيمة الاحتمالية (P−Value) لاختبار t الخاص بمتغير فائض الموازنة العامة تساوي (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، أي أن متغير فائض الموازنة العامة مهم ومؤثر ويجب أن يبقى مدرجاً في النموذج.

التفسير:

مقدار التغير في المتغير التابع (المنح والمساعدات الخارجية) عندما تتغير قيمة المتغير المستقل (فائض الموازنة العامة) بمقدار وحدة واحدة (مليون دولار).

أي أن كل زيادة في فائض الموازنة العامة الفلسطينية بمقدار مليون دولار سينجم عنه انخفاض في المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين بمقدار 890 ألف دولار، والعكس صحيح، فكل انخفاض في فائض الموازنة العامة الفلسطينية (بمعنى حدوث عجز في الموازنة العامة الفلسطينية) بمقدار مليون دولار سينجم عنه زيادة في المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين بمقدار 890 ألف دولار لتغطية هذا العجز.

ثانياً− النموذج الثاني (نموذج انحدار معدل البطالة على المنح والمساعدات الخارجية):

بعد اجراء اختبارات السكون لمتغيرات النموذج وثبوت استقرارها عند الفرق الأول مما أكده أيضاً اختبار التكامل المشترك عند الفرق الأول، تم تقدير النموذج القياسي الثاني عند الفرق الأول لجميع المتغيرات التابعة والمستقلة كما هو موضح في جدول (4.7)، وقد تبين أن متغير حجم المنح والمساعدات الخارجية لا يؤثر على متغير معدل البطالة على الرغم من خلو النموذج من المشاكل الإحصائية.

جدول (4.7): نتائج تقدير نموذج رقم(2) عند الفرق الأول

Dependent Variable: D(UR)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.2915	0.9446	0.3086	0.7611
D(FA)	0.0039	0.00311	1.2733	0.2191
N = 20,	$\bar{R}^2$ =0.031 ,	DW=1.75,	F =1.62 ,	Prob.=0.219

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار جودة النموذج الإحصائية، وكذلك مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى.

نتائج التحقق من جودة النموذج:

من خلال المؤشرات العامة في النموذج الثاني يتبين لنا أن المتغير المستقل غير مؤثر على المتغير التابع إذ بلغت قيمة اختبار (F) 1.62 بقيمة احتمالية 0.219؛ مما يعني أن المتغير المستقل لا يؤثر في النموذج؛ على الرغم من التأكد من خلو النموذج من المشاكل الإحصائية التي من الممكن أن تؤثر على جودة النموذج، مما يعني أن عدم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ينتج عن ضعفه الإحصائي والاقتصادي وليس لوجود مشاكل قياسية إحصائية.

التحقّق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

1- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Normality):

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) حسب الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة:** البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

- قيمة اختبار Jurque- Bera: 0.957
- القيمة الاحتمالية (P-Value): 0.619

بما أن القيمة الاحتمالية (P-Value) 0.619 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

2- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) حسب الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: متوسط حد الخطأ العشوائي يساوي صفر.
- الفرضية البديلة: متسوط حد الخطأ العشوائي لا يساوي صفر.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

- قيمة اختبار T: 4.13E-20
- القيمة الاحتمالية (P-Value): 1.000

بما أن القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي 1.000 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أن متوسط حد الخطأ العشوائي يساوي صفر.

3- اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين-Homoskedasticity):

تم استخدام اختبار (White Test with Cross Product) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ حسب الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي(Homoskedasticity).
- الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity).

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

- قيمة اختبار (White Test): 2.464
- القيمة الاحتمالية (P-Value): 0.291

بما أن القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي 0.291 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أنه يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي.

4- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي-Autocorrelation):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم اعتماد اختبار (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وتم الاختبار حسب الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي.
- **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي.

يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%.

- قيمة اختبار (LM-Test): 0.118
- القيمة الاحتمالية (P-Value): 0.730

بما أن القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي 0.730 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي.

5- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد- Multicollinearity):

وكما ذكرت الدراسة سابقاً بأن النموذج سيخلو من هذه المشكلة لأن النموذج يحتوي على متغير مستقل واحد ولن يواجه هذه المشكلة.

4.5 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي:

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة والتي ظهرت نتائجها في الجداول رقم (4.5، 4.7) كانت النتائج كالتالي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المنح المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين كمتغير تابع، ومعدل الفقر في فلسطين كمتغير مستقل.

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول رقم (4.5) فقد تبين عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المنح والمساعدات الخارجية ومعدل الفقر في فلسطين.

بمعنى أن التغير في معدل الفقر في فلسطين لا يؤدي إلى حدوث انخفاض أو زيادة في المنح والمساعدات الخارجية لفلسطين.

وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أنه من المفترض ووفقاً للنظرية الاقتصادية أن تكون علاقة طردية بين معدل الفقر وإجمالي المنح والمساعدات الخارجية، فتنخفض قيمة المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للدولة في حال انخفض معدل الفقر في الدولة، والعكس صحيح في حال زاد معدل الفقر في الدولة ينبغي أن تزداد قيمة المنح والمساعدات الخارجية.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين كمتغير تابع، ومعدل البطالة في فلسطين كمتغير مستقل.

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول رقم (4.5) فقد تبين عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المنح والمساعدات الخارجية ومعدل البطالة في فلسطين.

بمعنى أن التغير في معدل البطالة في فلسطين لا يؤدي إلى حدوث انخفاض أو زيادة في المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين.

ونتيجة هذه الفرضية لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن النظرية الاقتصادية تفترض أن تكون العلاقة طردية بين معدل البطالة وإجمالي المنح والمساعدات الخارجية، فتنخفض قيمة المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للدولة في حال انخفض معدل البطالة في الدولة، والعكس صحيح في حال زاد معدل البطالة في الدولة ينبغي أن تزداد قيمة المنح والمساعدات الخارجية.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين كمتغير تابع، والفائض في الموازنة العامة الفلسطينية كمتغير مستقل.

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول رقم (4.5)، فقد بلغ معامل انحدار الفائض في الموازنة العامة الفلسطينية (0.89-) وذلك يعني أن كل زيادة في الفائض في الموازنة العامة الفلسطينية بمقدار مليون دولار سينجم عنه انخفاض في المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين بمقدار 890 ألف دولار، وبالعكس فإن كل انخفاض في فائض الموازنة الفلسطينية بمعنى حدوث عجز في الموازنة العامة الفلسطينية بمقدار مليون دولار سينجم عنه زيادة في المساعدات الخارجية لفلسطين بمقدار 890 ألف دولار لتغطية هذا العجز.

أما هذه النتيجة فتتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ كلما قل الفائض وتحوّل إلى عجز فإن إجمالي المنح والمساعدات سيزداد لتغطية هذا العجز، والعكس صحيح فكلما زاد الفائض وانتهى العجز ستقل قيمة المنح والمساعدات الخارجية.

الفرضية الرابعة:

يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) للمنح والمساعدات الخارجية كمتغير مستقل على معدل البطالة في فلسطين كمتغير تابع.

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول رقم (4.7) فقد تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمنح والمساعدات الخارجية على معدل البطالة في فلسطين.

بمعنى أن التغير في المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين لا يؤثر في معدل البطالة في فلسطين سواء طردي أو عكسي.

وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن النظرية الاقتصادية تفترض أن يكون تأثير عكسي بين معدل إجمالي المنح والمساعدات الخارجية كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع، فينخفض معدل البطالة في حال زادت قيمة المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للدولة.

❖ **التعقيب على نتائج اختبار الفرضيات:**

بعد إجراء كافة العمليات الإحصائية للتأكد من سلامة النموذج من الناحية الإحصائية وأن نتائج التحليل القياسي حقيقية وصحيحة وأنها ما هي إلا تعبير رياضي عن علاقات وتفسيرات اقتصادية على أرض الواقع، أظهرت النتائج القياسية عبر نتائج الفرضيتين الأولى والثانية فشل المتغيرات المعبرة عن الفقر والبطالة بتفسير التغيرات في المتغير المعبر عن المساعدات الخارجية، على خلاف النظرية الاقتصادية، وقد فسر وبرر الباحث ذلك بأن الهدف من هذه المساعدات لم يكن تنموياً وهذا ما أكده (أبو عجوة، 2011م) في نتائج دراسته إذ أوضح أن هذه المساعدات لم تعدُ كونها مساعدات إغاثية، ولم يكن لها تأثير معنوي على معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية.

وكذلك تتوافق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Burke and Esfahani, 2006) التي أكدت أنه لا يوجد من الأدلة ما يكفي للاستدلال بأن المنح والمساعدات الخارجية قد حققت أهدافاً تنموية في دول جنوب شرق آسيا (الفلبين، إندونيسيا، تايلاند).

وجاءت نتائج الدراسة متوافقة مع نتائج دراسة (ناصر وآخرون، 2011م) الذي أوضحت نتائج دراسته علاقة سلبية بين مساعدات التنمية الرسمية ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والذي فسرّه بأن المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية موجهة نحو الاستهلاك ولا يتم استثمارها، وأكد أن هذا السبب هو الذي يُظهر العلاقة السلبية بشكل عام بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

ويذكر (أبو عيدة، 2015م) في نتائج دراسته وجود تأثير إيجابي للمنح والمساعدات الخارجية على معدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك أثر إيجابي للمنح والمساعدات الخارجية على الاستهلاك النهائي لقطاع العائلات الفلسطيني، وقد خلف هذا الأثر حالة من التبعية بين الاقتصاد الفلسطيني وهذه المساعدات، وفي الواقع هذا يتوافق مع نتائج الدراسة، إذ أنه يؤكد أن هذه المساعدات لم توجه نحو المشاريع التطويرية لتخدم عملية التنمية الاقتصادية، بل تم توجيهها نحو القطاع الاستهلاكي بعيداً عن التنمية، وبالتالي لم تحقق تقدماً في التنمية الاقتصادية في فلسطين.

أما عن متغير الفائض في الموازنة الفلسطينية وتأثيره في متغير المنح والمساعدات الخارجية فقد أظهرت النتائج في الفرضية الثالثة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، إذ أنه كلما كان هناك عجز في الموازنة العامة تزداد المنح والمساعدات

الخارجية وليس العكس، وهذه المساعدات لم تكن إلا لأهداف سياسية مرتبطة بتقدم العملية السلمية، وقد ظهر هذا الأمر جلياً في سياق التحليل الوصفي للظاهرة، إذ بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية في الفترة (1995م–2000م) ما مجموعه 1875.8 مليون دولار أمريكي، فيما بلغ إجمالي المنح والمساعدات في الفترة (2007م–2014م) ما قيمته 10416 مليون دولار أمريكي، إذ كانت تزداد المساعدات لوقف تدهور العملية السلمية، والتقليل من حدة التوتر في الأوضاع السياسية. وهذا ما يتوافق مع دارسة (الشرفا، 2016م) الذي أكد أن هذه المساعدات أداة لتمرير أجندة سياسية معينة بالإضافة إلى إيجاد حالة من التبعية جراء هذه المساعدات، وهذه المساعدات لم تكن موجهة لتحقيق أهداف الخطط الوطنية التنموية.

كما سعت هذه المساعدات بشكل واضح في تمويل العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، إذ أظهر التحليل الوصفي التغير الجوهري لأوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية، فبعد أن كان ما نسبته 7.4% فقط من إجمالي المنح والمساعدات يوجه لدعم عجز الموازنة العامة في الفترة (1995م–2000م) و92.6% يوجه لدعم المشاريع التطويرية، أمسى ما نسبته 87.69% يوجه لدعم عجز الموازنة العامة وفقط 12.31% ما يتم توجيهه لدعم المشاريع التطويرية، وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (قيطة، 2009م) أن هذه المساعدات تسعى السلطة من خلالها لتوفير استدامة مالية للسلطة الفلسطينية عبر تغطية النمو في الإنفاق الحكومي خاصة المتعلق بالرواتب والأجور التي تذهب معظمها للجانب العسكري والأمني بمنأى عن تحقيق الأهداف التنموية، مما يشكل عامل ضغط سياسي على السلطة الفلسطينية(حمدان، 2010م).

واتفقت نتائج الدراسة مع النتائج التي أظهرتها دراسة (أحمد، 2012م) أنه لم تظهر تأثيرات معنوية للمنح والمساعدات الخارجية على معدلات النمو في الاقتصاد الكيني، بل أن المساعدات كانت تستفيد منها بدرجة أولى الحكومة لتمويل موازناتها.

كما واتفقت النتائج مع نتائج دراسة (نخلة، 2004م) وكذلك (أبو مصطفى، 2009م) حيث أكد الأخير أن المساعدات الخارجية تذهب لتغطية النفقات التشغيلية والرواتب والأجور في الأساس الأول وذلك لأنها مرتبطة بأهداف سياسية مما يجعل دورها في المساهمة في التنمية مرهوناً إلى درجة كبيرة بالمؤثرات الخارجية.

وفي الفرضية الرابعة فلم يكن لحجم المنح والمساعدات الخارجية تأثير معنوي لخفض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، إذ يرى الباحث أن هذه المساعدات لم يكن الهدف

منها تنموياً، فكان بعضها إغاثياً وبعضها سياسياً، ويؤكد ذلك ما جاء في نتائج دراسة (عيسى، 2012م) الذي ذكر في دراسته أن تزايد الدعم الخارجي للفلسطينيين في كل مرحلة سياسية مقترناً بتقدم العملية السياسية السلمية وكاستحقاق خارجي لدعم العملية السلمية وتعزيز المواقف الداعمة لها ومخصصة لدعم وجودها، ويؤكد ذلك (العامودي، 2013م) الذي أضاف في دراسته أن هذه المساعدات قد تم ربطها بمدى التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي دراسة (Kabete, 2008) أظهرت النتائج عن ضعف الارتباط بين المنح والمساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، ولم تحقق هذه المساعدات أهدافاً تنمويةً في دولة تنزانيا كتخفيض معدلات البطالة في الدولة.

ويرى (لبد، 2005م) أن الاحتلال الإسرائيلي لم يدخر جهداً في وضع العراقيل من أجل الحد من فعالية المساعدات المقدمة لفلسطين.

وأكدت دراسة (الكواز، 2011م) أن هذه المساعدات لم تؤت ثمارها، إذ أنفق الغرب خلال القرون الخمسة الماضية حوالي 2.5 تريليون دولار أمريكي كمساعدات خارجية دون إيجاد حل لأبسط مشاكل الطبقة الفقيرة في القارة الأفريقية، إذ فشلت هذه المساعدات في إنقاذ خمسة ملايين طفل من الموت خلال السنوات العشر الأولى من عمرهم بتكلفة 10 دولارات لكل أم (أي أن تكلفة إنقاذهم لا تتجاوز 50 مليون دولار أمريكي)، وكذلك في مكافحة الملاريا والتي يكون تكلفة جرعة الوقاية منها 12 سنت لكل فرد، وهذا يتوافق مع نتائج الدراسة أن هذه المساعدات لم يكن الهدف الرئيس منها تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الممنوحة والتي يكون غالبها من الدول الفقيرة، ولم تتدفق لتحقيق الأهداف السامية التي اتفقت جل تعريفات المنح والمساعدات الخارجية على ضرورة أن تعمل المساعدات على تحقيقها.

تعارضت نتائج الدراسة مع ما جاء في دراسة (Fasanya, 2012) الذي خلص لوجود أثر إيجابي للمنح والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي والتقليل من معدلات الفقر والبطالة في الاقتصاد النيجيري، ولكن نوّه إلى أن السياسات الاقتصادية المتبعة داخل الدول المتلقية للمساعدات قد تقلل من هذا الأثر الإيجابي إن كانت هذه السياسات لا تخدم التنمية الاقتصادية، وبذلك يتوجب على الدول المانحة معرفة أوضاع الدول المتلقية للمساعدات بشكل جيد.

وكذلك تعارضت النتائج مع ما جاء في دراسة (Javid and Abdul, 2011) الذي توصل لوجود أثر إيجابي بين المنح والمساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر والبطالة في باكستان، إلا أنه أكد على ضرورة إتباع سياسات كلية جيدة من قبل الحكومات المتلقية للمساعدات للاستفادة من المساعدات الخارجية في الجوانب التنموية.

كما تعارضت نتائج الدراسة مع ما خلص له (خريش، 2007م) في دراسته، حيث أكدت الدراسة على أهمية دور المنح والمساعدات الخارجية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والمجتمعية في المملكة الهاشمية الأردنية، وتمويل المشاريع الإنتاجية، حيث عملت هذه المساعدات على التقدم في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يرجع إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها المملكة في استثمار هذه المساعدات، وتوجيهها نحو المشاريع التطويرية بما يتوافق مع تطلعات وأهداف التنمية الاقتصادية في الأردن.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائــج والتوصيــات

5.1 أولاً- النتائج:

1- أوضحت نتائج الدراسة القياسية عدم معنوية كل من المتغيرات (معدل الفقر، معدل البطالة) المحددة للمنح والمساعدات الخارجية وهذا يعني أنها لا تؤثر في المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين.

2- يعتبر متغير فائض الموازنة العامة المتغير الوحيد الذي كان له تأثير معنوي في تفسير التغير في المنح والمساعدات الخارجية، حيث إنه لوحده يفسر 40% من التغيرات في المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين، والعلاقة بين كل من فائض الموازنة العامة والمنح والمساعدات الخارجية علاقة خطية عكسية.

3- لا يوجد تأثير معنوي لمتغير المنح والمساعدات الخارجية على معدلات البطالة.

4- شكلت المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع نسبتها من 7.84% في الفترة (1996م-2000م) إلى ما نسبته 20.4% في الفترة (2007م-2014م).

5- خصصت المنح والمساعدات الخارجية بالشكل الأكبر لدعم السلطة الفلسطينية، حيث بلغت نسبة المنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها السلطة الفلسطينية للفترة (1993م-2006م) ما يقارب 87% من إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وقد بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية حتى عام 2015م ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي.

6- تميزت الفترة (1995م-1999م) بانخفاض طفيف للاتجاه العام للمنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية وذلك بسبب تحقق نمو اقتصادي ملحوظ مع تخصيص الجزء الأكبر من هذه المساعدات لدعم المشاريع التطويرية بواقع 92.6% من إجمالي المساعدات وهو ما يتناسب مع مرحلة بناء الدولة، وفقط 7.4% تم تخصيصه لدعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

7- انخفض الاتجاه العام للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني للفترة (2001م-2004م) بسبب الظروف السياسية التي نتجت عن اندلاع انتفاضة الأقصى ما تلاها من توترات سياسية وتدهور في الأوضاع الاقتصادية.

8- طرأ تغير جوهري في أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية حيث تم تخصيص معظم المساعدات الخارجية التي تتلقاها السلطة الفلسطينية للفترة (2007م-2014م) لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بواقع 87.69% من إجمالي المساعدات الخارجية و12.31% لدعم المشاريع التطويرية.

9- تميزت الفترة (1995م-1999م) بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في معدل البطالة وذلك كنتيجة لبناء الدولة في تلك الفترة.

10- تميزت الفترة (2000م-2002م) بانخفاض المؤشرات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب سياسات الاحتلال لقمع انتفاضة الأقصى مما سبب آثاراً سلبية على الاقتصاد المحلي ومؤشراته.

11- عادت المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية للتعافي من سياسات الاحتلال الهادفة لقمع انتفاضة الأقصى ثم استمرت في النمو حتى بلغت معدلات إيجابية في عام 2005م.

12- انخفضت المؤشرات الاقتصادية الكلية الفلسطينية، حيث انخفضت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة بعد العام 2006م، العام الذي شهد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني إثرها لمقاطعة دولية.

13- طرأ انفصال اقتصادي بين قطاع غزة والضفة الغربية بعد الانقسام الفلسطيني في عام 2007م، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية بمعدل شبه ثابت بينما كان الاقتصاد في قطاع غزة على العكس.

14- تأثرت المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة بالعلاقة مع دولة مصر وما تمر به من ظروف سياسية حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة في الفترة (2010م-2013م) نظراً للتجارة عبر الأنفاق بين الجانبين الفلسطيني والمصري، بينما عادت المؤشرات الاقتصادية لقطاع غزة بالتدهور نظراً للمتغيرات السياسية التي مرت بها دولة مصر في منتصف عام 2013م وما تلاها من تطورات سياسية.

5.2 ثانياً- التوصيات:

1- تخصيص جزء كافي من المنح والمساعدات الخارجية لصالح المشاريع التطويرية التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والفقر.

2- العمل على إيجاد بدائل عن المساعدات الخارجية المسيسة أو المشروطة مثل تفعيل الدعم من الدول العربية والإسلامية، أو الاتجاه نحو الدول التي تنسجم سياساتها الخارجية مع تطلعات وطموح الشعب الفلسطيني.

3- تقليل الاعتماد على الخارج في الإنفاق الحكومي من خلال تفعيل بدائل لزيادة الإيرادات الضريبية بشكل مدروس وغير مضر بالاقتصاد المحلي.

4- من المهم العمل على تخفيض النفقات العامة خاصة التي تتعلق بالأجور والرواتب من خلال تقليل التضخم الوظيفي وترشيد النفقات التشغيلية.

5- ضرورة إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد المحلي من خلال وضع خطة استراتيجية قادرة على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

6- العمل على إنهاء الانقسام السياسي والاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال جملة من السياسات الاقتصادية التي تضمن تحقيق تكامل اقتصادي بينهما وتعزيز القدرة الاقتصادية لكليهما.

7- تحسين العلاقة الاقتصادية مع الدول المحاذية لإنهاء الاحتكار التجاري مع الاحتلال الإسرائيلي.

8- العمل على اقناع المانح الخارجي بضرورة توجيه مساعداته المالية لصالح الأنشطة ذات البعد الاقتصادي التي تحقق تنمية اقتصادية مستديمة، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الأهلية ذات الشراكات المباشرة مع المؤسسات أو المانح الأجنبي.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولاً- المراجع العربية:

أحمد، محمد. (2012م). *محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الخارجية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على اقتصاد كينيا منذ العام 1995* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.

الأسطل، محمد مازن. (2014م). *العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الأمم المتحدة. (1997م). *أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

البطريق، أحمد. (2004م). *السياسات الدولية في المالية العامة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

بلعباس، رابح وزكان، أحمد. (نوفمبر 2011م). *العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008)*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة.

بنن، جوليا، وسميث، كلمبرلي. (2010م). *المساعدات التنموية الرسمية*. الإمارات العربية المتحدة: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

البياتي، فارس. (2008م). *التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي* (رسالة دكتوراه). الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011م). *الإحصاء الفلسطيني يستعرض معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2009-2010م*. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). *معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز*. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جودة، ندوى هلال وعيسى، رجاء عبد الله. (2010م). العلاقة بين النمو الاقتصادي في العراق باستخدام قانون Okun. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *12* (3)، 63-87.

الحسني، عرفان. (1996م). *التمويل الدولي*. الأردن. دار مجدلاوي للنشر.

حلمي، جلال. (2008م). *الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري وتداعياتها وأساليب مواجهتها (رؤية مستقبلية)*. مصر: جامعة عين شمس.

خريش، حسني. (مارس 2007م). *المنح والمساعدات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

رجب، معين. (2012م). *اقتصاديات المالية العامة*. ط5، غزة: جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين.

رجب، معين والفرا، أحمد. (2009م). *سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

زكي، رمزي. (1998م). *الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)*. الكويت: عالم المعرفة.

أبو سليمان، عبد الحميد. (2002م). *العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي*. ط1. دمشق: دار الفكر.

سماره، نادر. (2013م). *المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

شعث، علي. (16-17 يونيو 2002م). *آلية وهيكل المساعدات الدولية*. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية البشرية في فلسطين، غزة.

شقير، موسى، وآخرون. (2003م). *المالية الدولية*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

الشيخ حسين، صطوف. (2007م). *البطالة في سورية 1994-2004*. سوريا: المعهد العالي لإدارة الأعمال.

صخري، عمر. (2005م). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

العامودي، معاذ حسن. (2013م). *أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة (1994-2009)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2005م). *اقتصاديات المالية العامة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد العزيز، سمير. (1998م). *التمويل العام: المدخل الادخاري، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي*. القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

عبد الفتاح، سيف، وآخرون. (2001م). *المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي وإسلامي*. عمان: المركزي العلمي للدراسات السياسية.

العمري، محمد. (مارس 2004م). *المنح والمساعدات الدولية ودورها في التنمية المؤسسية للجمعيات الأهلية: نحو نموذج للممارسات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عودات، عبد الباسط. (2010م). *البطالة اجتماعياً في قطاع غزة*. فلسطين: بيت المقدس للدراسات والبحوث الفلسطينية.

أبو عيدة، عمر. (2015م). أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني (دراسة قياسية للفترة 1994-2013). *المجلة العربية للعلوم الإدارية- جامعة الكويت*، *22* (2)، 165-198.

الغفري، يعقوب سعدي. (2015م). أثر برامج التشغيل الحكومية في قطاع غزة على معدل البطالة 2013-2007 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

فوكة، سفيان، وبوضياف، مليكة. (16-17 ديسمبر 2008م). *الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية*. (ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر (واقع وتحديات)، الجزائر.

القريشي، مدحت. (2007م). *اقتصاديات العمل*. ط1. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

قنديل، رائدة. (2003م). *المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بير زيت، رام الله.

لبد، عماد. (2004م). تجربة السلطة الفلسطينية في إستغلال المساعدات الدولية (1994-2003). *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، *12* (2)، 467-501.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2006م). *نحو توظيف أنجع للمنح للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني*. فلسطين: رام الله.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2011م). *المراقب الاقتصادي والاجتماعي*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المعهد العربي للتخطيط. (2002م). *الفقر مؤشرات القياس والسياسات*. الكويت.

مقداد، سامي. (2001م). الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية. *مجلة رؤية*، السنة الثانية، ع14، 82-93.

مندور، أحمد؛ وزكي، إيمان؛ وناصف، إيمان. (2004م)، *مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. مصر: جامعة الإسكندرية.

منظمة العمل الدولية (2016م). *البطالة*. تاريخ الاطلاع: 7 أغسطس 2016م، الموقع: www.ilo.org

موسوعة ويبكبيديا الحرة (2016م). *الدول الاسكندنافية*. تاريخ الاطلاع: 19 مايو 2016م، الموقع: ar.wikipedia.org

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016م). *مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني*. تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2016م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

موقع سلطة النقد الفلسطينية (2016م). *حجم المنح والمساعدات الخارجية*. تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2016م، الموقع: www.pma.ps/ar-eg/home

موقع وزارة المالية الفلسطينية (2016م). *الموازنة العامة*. تاريخ الاطلاع: 10 أغسطس 2016م، الموقع: www.pmof.ps

نجا، علي. (2005م). *البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

يونس، سالم، والطراونة، عبد الغني. (2009م). *التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الأردن*. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية.

يونس، عدنان. (2011م). *التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي (تجارب عربية)*. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

ثانياً المراجع الأجنبية:

Abu Ajwa, N. (2011). *Effect of International Aid in Achieving Economic Development in the Palestinian Territories* (Unpublished Master Thesis). The Islamic University, Gaza.

Al-Shorafa, A. A. (2016). *The Impact of Foreign Aid through NGOs on Economic Development in Gaza Strip (1993-2015)* (Unpublished Master Thesis). The Islamic University, Gaza.

Arndt, C., Mckay, A., & Tarp, F. (2016). *Growth and Poverty in Sub-Saharan Africa*. (1st ed.). United Kingdom: Oxford University Press.

Babu, S. C., Gajanan, S. N., & Sanyal, P. (2014). *Food Security, Poverty, and Nutrition Policy Analysis (Statistical Methods and Applications)*. (2nd ed.). United Kingdom: Elsevier Inc.

Barrett, C. (1998, August). Food Aid: Is It Development Assistance, Trade Promotion, Both, or Neither? American Journal of Agricultural Economics, 80 (3), 566-571.

Bartenev, V., & Glazunova, E. (2013). *International Development Cooperation*. Moscow: The World Bank.

Bjørnskov, C. (2013). Types of foreign aid. Aarhus: Aarhus University. (economics working papers)

Burke, P. J., & Esfahani, F. Z. (2006). Aid and growth: A study of South East Asia. *Journal of Asian Economics*, *17* (2), 350-362.

Case, K. E., Fair, R. C., & Oster, S. M. (2014). *Principles of Macroeconomics.* (10th ed.). United States of America: Pearson Education, Inc.

Degnbol-Martinussen, J., & Engberg-Pedersen, P. (2003). *Aid: Understanding International Development Cooperation*. London: Danish Association for International Cooperation.

Ehrenfeld, D. (2004). Foreign Aid Effectiveness, Political Rights and Bilateral Distribution [Electronic Version]. The Journal of Humanitarian Assistance, 10-15.

Fasanya, I. O., & Onakoya, A. B. (2012). Does Foreign Aid Accelerate Economic Growth? An Empirical Analysis for Nigeria. *International Journal of Economics and Financial Issues, 2* (4), 423-431.

Garcia, J. R., & Jimeno, J. F. (2004). *The Impact of Unemployment on Individual well-being in the EU.* Madrid**:** European Network of Economic Policy Research Institutes.

Greene, W. H. (2012). *Econometric Analysis*, (7th ed). New Jersey: Prentice Hall.

Javid, M., & Qayyum, A. (2011). *Foreign Aid-Growth Nexus in Pakistan: Role of Macroeconomic Policies*. Islamabad: Pakistan Institute of Development Economics.

Kabete, C. (2008). Foreign Aid and Economic Growth: The Case Study of Tanzania. (Master Thesis). International Institute of Social Studies, Netherlands.

Keeley, B. (2012). *From Aid to Development: The Global Fight against Poverty*. Paris: OECD Publishing.

Lancaster, C. (2007). Foreign Aid: Diplomacy- Development- Domestic Politics. United States of America: University Of Chicago Press.

Reiff, M., R. (2015). *On Unemployment (A Micro-Theory of Economic Justice)*. (1st ed.). United States of America: Palgrave Macmillan.

Riddell, R. C. (2007). Does Foreign Aid Really Work?. (1st ed.) New York: Oxford University Press Inc.

Sommer, M. (2016). *A Feasible Basic Income Scheme for Germany (Effects on Labor Supply, Poverty, and Income Inequality).* Switzerland: Springer Inc.

Todaro, M., & Smith, S. (2012). *Economic Development*. (11th ed.). London: Pearson.

World Vision Organization. (2015). What are the different types of aid?. Australia: World Vision Organization.

Yamarone, Richard. (2012). *The Trader's Guide to Key Economic Indicators*. (3rd ed.). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons Ins.

Yan, K. (2016). *Poverty Alleviation in China (A Theoretical and Empirical Study)*. Berlin: Springer Inc.

الملاحـــــق

ملاحق الفصل الثاني

ملحق رقم (1): حجم المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين

الجدول (1) حجم المنح والمساعدات الخارجية (بالمليون دولار أمريكي) المقدمة لفلسطين في الفترة (1995م-2014م)

م	العام	الناتج المحلي الإجمالي	حجم المنح والمساعدات الخارجية	نسبة المنح والمساعدات الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي
-1	1995	1434.9	325	%22.65
-2	1996	1369.9	291.5	%21.28
-3	1997	1487.5	268.1	%18.02
-4	1998	1645.2	236.3	%14.36
-5	1999	1723.9	244.9	%14.21
-6	2000	1526.7	510	%33.41
-7	2001	1345	849	%63.12
-8	2002	1143.7	697	%60.94
-9	2003	1267	620	%48.93
-10	2004	1358.1	353	%25.99
-11	2005	1459.4	636	%43.58
-12	2006	1360.1	1019	%74.92
-13	2007	1406	1322	%94.03
-14	2008	1449.1	1978.1	%136.51
-15	2009	1529.8	1401.8	%91.63
-16	2010	1606.4	1210.3	%75.34
-17	2011	1752.5	983.3	%56.11
-18	2012	1807.5	932.1	%51.57
-19	2013	1793.3	1358	%75.73
-20	2014	1745.9	1230.4	%70.47

(موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م، www.pcbs.gov.ps؛ وموقع سلطة النقد الفلسطينية، 2016م، www.pma.ps)

(النسبة المئوية للمنح والمساعدات الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية)

ملحق رقم (2): أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين

الجدول (1) أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية (بالمليون دولار أمريكي) في فلسطين في الفترة (1996م-2000م)

العام	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م	المجموع
دعم المشاريع التطويرية	242.3	262.3	235.8	239.4	456	1435.8
دعم عجز موازنة السلطة	49.2	5.8	0.5	5.6	54.0	115.1

(موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2016م، www.pma.ps)

الجدول (2) أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية (بالمليون دولار أمريكي) في فلسطين في الفترة (2001م-2006م)

العام	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	المجموع
دعم المشاريع التطويرية	318	229	359	0	287	281	1474
دعم موازنة السلطة	531	468	261	353	349	738	2700

(موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2016م، www.pma.ps)

الجدول (3) أوجه صرف المنح والمساعدات الخارجية (بالمليون دولار أمريكي) في فلسطين في الفترة (2007م-2014م)

العام	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م
دعم المشاريع التطويرية	310	215	46.8	78.8	169
دعم موازنة السلطة	1012	1763.1	1355	1131.5	814.3
العام	**2012م**	**2013م**	**2014م**	**المجموع**	
دعم المشاريع التطويرية	155	106.8	201	1282.4	
دعم موازنة السلطة	777.1	1251.2	1029.4	9133.6	

(موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2016م، www.pma.ps)

ملاحق الفصل الثالث

ملحق رقم (3): مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة (1994-2015)

م	العام	الناتج المحلي الاجمالي			
		فلسطين	معدل التغير %	الضفة الغربية	قطاع غزة
1-	1994	3,080.70	-	1,981.20	1,099.50
2-	1995	3,300.00	%7.12	2,158.70	1,141.30
3-	1996	3,340.10	1.22%	2,191.40	1,148.70
4-	1997	3,830.00	14.67%	2,531.30	1,298.70
5-	1998	4,379.00	14.33%	2,911.80	1,467.20
6-	1999	4,741.60	8.28%	3,272.00	1,469.60
7-	2000	4,335.90	-8.56%	3,070.00	1,265.90
8-	2001	3,932.20	-9.31%	2,703.20	1,229.00
9-	2002	3,441.10	-12.49%	2,306.30	1,134.80
10-	2003	3,923.40	14.02%	2,532.80	1,390.60
11-	2004	4,329.20	10.34%	2,836.00	1,493.20
12-	2005	4,796.70	10.80%	3,003.80	1,792.90
13-	2006	4,609.60	-3.90%	3,130.70	1,478.90
14-	2007	4,913.40	6.59%	3,529.90	1,383.50
15-	2008	5,212.10	6.08%	3,947.30	1,264.80
16-	2009	5,663.60	8.66%	4,304.60	1,359.00
17-	2010	6,122.30	8.10%	4,609.00	1,513.30
18-	2011	6,882.30	12.41%	5,101.20	1,781.10
19-	2012	7,314.80	6.28%	5,409.00	1,905.80
20-	2013	7,477.00	2.22%	5,464.30	2,012.70
21-	2014	7,463.40	-0.18%	5,754.30	1,709.10
22-	2015	7,721.70	%3.46	5,895.80	1,825.90

(موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م، http://www.pcbs.gov.ps)

(معدل التغير من إعداد الباحث بالاستناد لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

الجدول (2): معدل الفقر في فلسطين للفترة (1995م-2014م)

م	العام	معدل الفقر	معدل التغير %
1-	1995	0.200	-
2-	1996	0.240	20.00%
3-	1997	0.230	-4.17%
4-	1998	0.203	-11.74%
5-	1999	0.200	-1.48%
6-	2000	0.310	55.00%
7-	2001	0.460	48.39%
8-	2002	0.590	28.26%
9-	2003	0.355	-39.83%
10-	2004	0.256	-27.89%
11-	2005	0.296	15.63%
12-	2006	0.308	4.05%
13-	2007	0.303	-1.62%
14-	2008	0.230	-24.09%
15-	2009	0.262	13.91%
16-	2010	0.257	-1.91%
17-	2011	0.258	0.39%
18-	2012	0.250	-3.10%
19-	2013	0.300	20.00%
20-	2014	0.352	17.33%

(موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م، www.pcbs.gov.ps؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، 2016م)

(معدل التغير من إعداد الباحث بالاستناد لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

الجدول (3): معدل البطالة في فلسطين في الفترة 1995م-2014م:

م	العام	معدلات البطالة %			
		فلسطين	معدل التغير	قطاع غزة	الضفة الغربية
-1	1995	18.2	-	29.4	13.9
-2	1996	23.8	30.77%	32.5	19.6
-3	1997	20.3	-14.71%	26.8	17.3
-4	1998	14.4	-29.06%	20.9	11.5
-5	1999	11.8	-18.06%	16.9	9.5
-6	2000	14.3	21.19%	18.9	12.2
-7	2001	25.3	76.92%	34	21.6
-8	2002	31.2	23.32%	37.9	28.2
-9	2003	25.5	-18.27%	29.1	23.7
-10	2004	26.8	1.18%	35.3	22.8
-11	2005	23.5	-8.91%	30.3	20.4
-12	2006	23.7	0.85%	34.8	18.8
-13	2007	21.7	-8.44%	29.7	17.9
-14	2008	26.6	22.58%	40.6	19.7
-15	2009	24.5	-7.89%	38.6	17.8
-16	2010	23.7	-3.27%	37.8	17.2
-17	2011	20.9	-11.81%	28.7	17.3
-18	2012	23	10.05%	31	19
-19	2013	23.4	1.74%	32.6	18.6
-20	2014	26.9	14.96%	43.9	17.7
-21	2015	25.9	%3.86-	41	17.3

(موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م، www.pcbs.gov.ps)

(معدل التغير من إعداد الباحث بالاستناد لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

الجدول (4): فائض أو عجز الموازنة العامة في فلسطين بالمليون دولار أمريكي في الفترة 1995م-2014م قبل دعمها بالمنح والمساعدات الخارجية

م	العام	فائض أو عجز الموازنة
-1	1995	-
-2	1996	179
-3	1997	-55
-4	1998	30
-5	1999	5
-6	2000	-260
-7	2001	-822
-8	2002	-704
-9	2003	-493
-10	2004	-478
-11	2005	-624
-12	2006	-704
-13	2007	-951
-14	2008	-1493
-15	2009	-1324
-16	2010	-1083
-17	2011	-1143
-18	2012	-1303
-19	2013	-1217
-20	2014	-1279

(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2011م، ص57؛ وموقع وزارة المالية الفلسطينية، 2016م، www.pmof.ps)

ملاحق الفصل الرابع

ملحق رقم (4): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

أولاً/ قياس استقرار السلاسل عن المستوى Level

1- Fa

Null Hypothesis: FA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.654330	0.4379
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

2- P

Null Hypothesis: P has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.278862	0.1880
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

3- B

Null Hypothesis: B has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.558672	0.4821
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

4- Ur

Null Hypothesis: UR has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.205641	0.2103
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

ثانياً/ قياس استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الأول

1- Fa

Null Hypothesis: D(FA) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.456544	0.0216
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

2- P

Null Hypothesis: D(P) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.237588	0.0343
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

3- B

Null Hypothesis: D(B) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.889561	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

4- Ur

Null Hypothesis: D(UR) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.916949	0.0084
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

ملحق رقم (5): نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration)

أولاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول قبل أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen-Trace)

Date: 09/02/16 Time: 19:05
Sample (adjusted): 1998 2014
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FA P B UR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.951297	77.40672	47.85613	0.0000
At most 1	0.586741	26.03230	29.79707	0.1277
At most 2	0.434116	11.00971	15.49471	0.2109
At most 3	0.075280	1.330491	3.841466	0.2487

ثانياً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen-Trace)

Date: 09/02/16 Time: 19:06
Sample (adjusted): 1999 2014
Included observations: 16 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(FA) D(P) D(B) D(UR)
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.976749	100.7806	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.800247	40.59831	29.79707	0.0020
At most 2	0.439455	14.82754	15.49471	0.0628
At most 3 *	0.293814	5.566015	3.841466	0.0183

ثالثاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني قبل أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen–Trace)

Date: 09/02/16 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1997 2015
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FA UR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.318038	11.19941	15.49471	0.1995
At most 1 *	0.186705	3.926571	3.841466	0.0475

رابعاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen–Trace)

Date: 09/02/16 Time: 19:08
Sample (adjusted): 1998 2015
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(FA) D(UR)
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.463848	18.08091	15.49471	0.0199
At most 1 *	0.316929	6.860824	3.841466	0.0088

ملحق رقم (6): نتائج تقدير النموذج رقم (1) بعد أخذ الفرق الأول

- **تقدير النموذج رقم (1) محتوياً كافة المتغيرات المستقلة**

Dependent Variable: D(FA)
Method: Least Squares
Date: 09/03/16 Time: 00:23
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-23.01420	64.29632	-0.357940	0.7257
D(P)	-1.126430	8.574243	-0.131374	0.8973
D(B)	-0.945617	0.318201	-2.971759	0.0101
D(UR)	-4.173518	19.85243	-0.210227	0.8365

R-squared	0.447724	Mean dependent var	52.16111
Adjusted R-squared	0.329380	S.D. dependent var	307.5377
S.E. of regression	251.8470	Akaike info criterion	14.08865
Sum squared resid	887976.7	Schwarz criterion	14.28651
Log likelihood	-122.7979	Hannan-Quinn criter.	14.11593
F-statistic	3.783222	Durbin-Watson stat	2.392316
Prob(F-statistic)	0.035338		

- **تقدير النموذج رقم(1) بعد حذف المتغيرات الغير مؤثرة والإبقاء على متغير المساعدات الخارجية "Fa"**

Dependent Variable: D(FA)

Method: Least Squares

Date: 09/03/16 Time: 00:29

Sample (adjusted): 1997 2014

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	-19.92905	59.32513	-0.335929	0.7413
D(B)	-0.890002	0.249593	-3.565813	0.0026

R-squared	0.442800	Mean dependent var	52.16111
Adjusted R-squared	0.407975	S.D. dependent var	307.5377
S.E. of regression	236.6292	Akaike info criterion	13.87530
Sum squared resid	895894.0	Schwarz criterion	13.97424
Log likelihood	-122.8777	Hannan-Quinn criter.	13.88895
F-statistic	12.71502	Durbin-Watson stat	2.404026
Prob(F-statistic)	0.002579		

ملحق رقم (7): نتائج تقدير النموذج رقم (2) بعد أخذ الفرق الأول

Dependent Variable: D(UR)
Method: Least Squares
Date: 09/03/16 Time: 00:43
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.291596	0.944686	0.308670	0.7611
D(FA)	0.003960	0.003110	1.273374	0.2191

R-squared	0.082638	Mean dependent var	0.385000
Adjusted R-squared	0.031673	S.D. dependent var	4.280344
S.E. of regression	4.212012	Akaike info criterion	5.808397
Sum squared resid	319.3387	Schwarz criterion	5.907970
Log likelihood	-56.08397	Hannan-Quinn criter.	5.827835
F-statistic	1.621481	Durbin-Watson stat	1.758014
Prob(F-statistic)	0.219085		

ملحق رقم (8): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم(1)

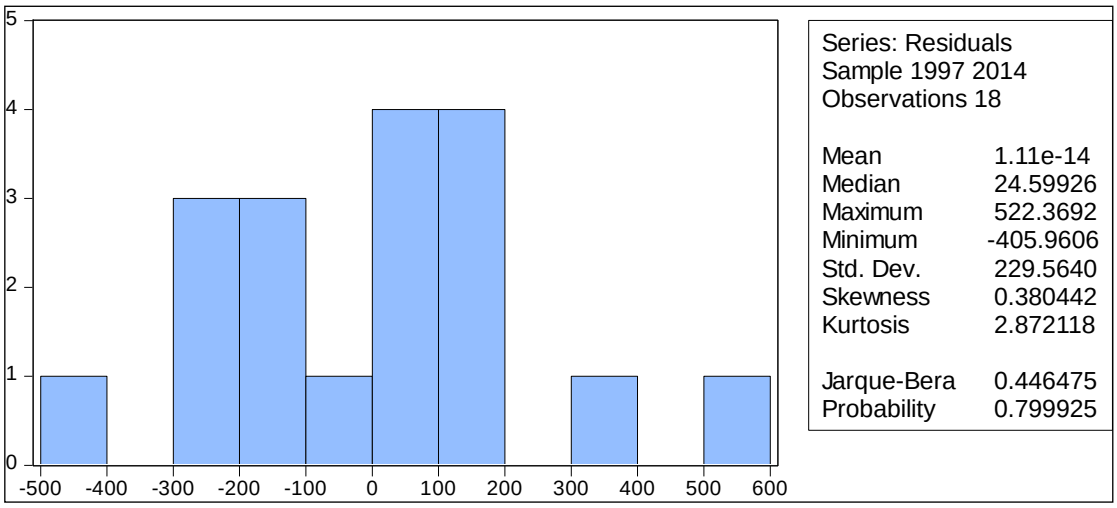

ملحق رقم (9): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم (1)

Hypothesis Testing for RESID
Date: 09/03/16 Time: 09:14
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 1.11e-14

Sample Mean = 1.11e-14
Sample Std. Dev. = 229.5640

Method	Value	Probability
t-statistic	-8.71E-19	1.0000

ملحق رقم (10): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم(1)

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.383092	Prob. F(2,15)	0.6882
Obs*R-squared	0.874741	Prob. Chi-Square(2)	0.6457
Scaled explained SS	0.646960	Prob. Chi-Square(2)	0.7236

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/03/16 Time: 09:16
Sample: 1997 2014
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	55859.97	20428.15	2.734460	0.0154
D(B)^2	-0.021143	0.292300	-0.072333	0.9433
D(B)	60.41496	118.5732	0.509516	0.6178

R-squared	0.048597	Mean dependent var	49771.89
Adjusted R-squared	-0.078257	S.D. dependent var	70074.91
S.E. of regression	72765.19	Akaike info criterion	25.37887
Sum squared resid	7.94E+10	Schwarz criterion	25.52727
Log likelihood	-225.4099	Hannan-Quinn criter.	25.39934
F-statistic	0.383092	Durbin-Watson stat	2.251648
Prob(F-statistic)	0.688232		

ملحق رقم (11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم(1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.051212	Prob. F(1,15)	0.3215
Obs*R-squared	1.178841	Prob. Chi-Square(1)	0.2776

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 09/03/16 Time: 09:17
Sample: 1997 2014
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.577506	59.33310	-0.060295	0.9527
D(B)	-0.074415	0.259549	-0.286708	0.7783
RESID(-1)	-0.270811	0.264132	-1.025287	0.3215

R-squared	0.065491	Mean dependent var	1.11E-14
Adjusted R-squared	-0.059110	S.D. dependent var	229.5640
S.E. of regression	236.2514	Akaike info criterion	13.91868
Sum squared resid	837220.8	Schwarz criterion	14.06708
Log likelihood	-122.2681	Hannan-Quinn criter.	13.93914
F-statistic	0.525606	Durbin-Watson stat	1.991003
Prob(F-statistic)	0.601694		

ملحق رقم (12): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج المقدر رقم(1)

Variance Inflation Factors
Date: 09/03/16 Time: 09:18
Sample: 1995 2015
Included observations: 18

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	3519.471	1.131393	NA
D(B)	0.062297	1.131393	1.000000

ملحق رقم (13): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم (1)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 09/03/16 Time: 09:19
Sample: 1997 2014
Included observations: 18
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation
t-Statistic

Probability	RESID	FA	B
RESID	1.000000		

FA	0.205570	1.000000	
	0.840224	-----	
	0.4132	-----	
B	0.022141	-0.907134	1.000000
	0.088587	-8.622064	-----
	0.9305	0.0000	-----

ملحق رقم (14): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم (2)

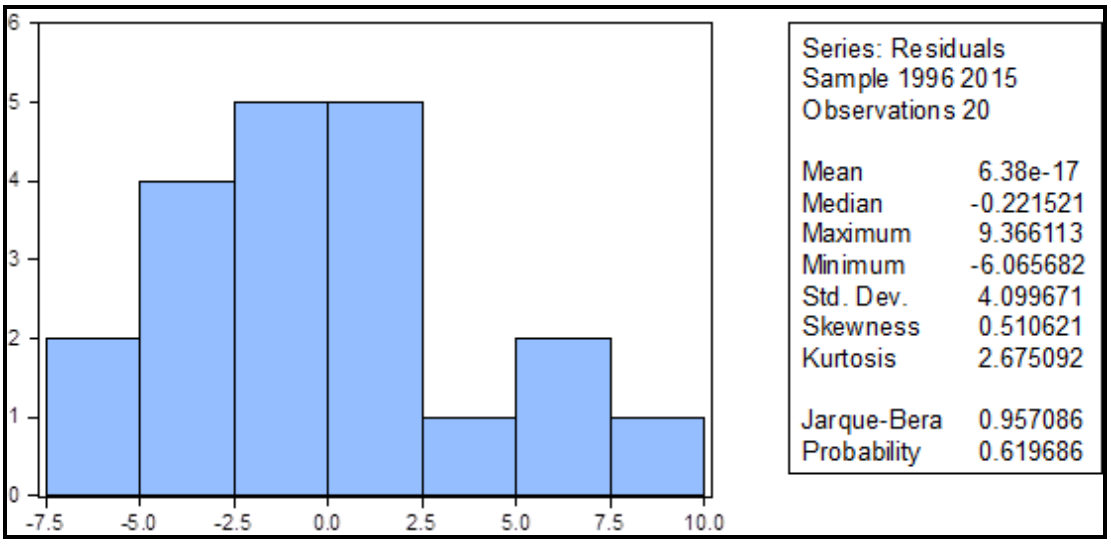

ملحق رقم (15): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم (2)

Hypothesis Testing for RESID
Date: 09/03/16 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 6.38e-17

Sample Mean = 6.38e-17
Sample Std. Dev. = 4.099671

Method	Value	Probability
t-statistic	4.13E-20	1.0000

ملحق رقم (16): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم (2)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.194445	Prob. F(2,17)	0.3271
Obs*R-squared	2.464184	Prob. Chi-Square(2)	0.2917
Scaled explained SS	1.671732	Prob. Chi-Square(2)	0.4335

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/03/16 Time: 11:47
Sample: 1996 2015
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.80233	6.073380	3.425165	0.0032
D(FA)^2	-5.68E-05	4.25E-05	-1.334321	0.1997
D(FA)	0.017144	0.015951	1.074745	0.2975

R-squared	0.123209	Mean dependent var	15.96694
Adjusted R-squared	0.020057	S.D. dependent var	21.20211
S.E. of regression	20.98840	Akaike info criterion	9.063298
Sum squared resid	7488.723	Schwarz criterion	9.212658
Log likelihood	-87.63298	Hannan-Quinn criter.	9.092455
F-statistic	1.194445	Durbin-Watson stat	1.786017
Prob(F-statistic)	0.327051		

ملحق رقم (17): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.101530	Prob. F(1,17)	0.7539
Obs*R-squared	0.118738	Prob. Chi-Square(1)	0.7304

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 09/03/16 Time: 11:47
Sample: 1996 2015
Included observations: 20
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.004788	0.969301	-0.004940	0.9961
D(FA)	0.000275	0.003305	0.083196	0.9347
RESID(-1)	0.079844	0.250579	0.318638	0.7539

R-squared	0.005937	Mean dependent var	6.38E-17
Adjusted R-squared	-0.111012	S.D. dependent var	4.099671
S.E. of regression	4.321239	Akaike info criterion	5.902443
Sum squared resid	317.4429	Schwarz criterion	6.051802
Log likelihood	-56.02443	Hannan-Quinn criter.	5.931599
F-statistic	0.050765	Durbin-Watson stat	1.897179
Prob(F-statistic)	0.950646		

ملحق رقم (18): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم (2)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 09/03/16 Time: 11:48
Sample: 1996 2015
Included observations: 20
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	FA	UR	RESID
FA	1.000000 ----- -----		
UR	0.428837 2.013992 0.0592	1.000000 ----- -----	
RESID	0.140115 0.600379 0.5557	0.498071 2.436912 0.0254	1.000000 ----- -----